**"تطوير مناهج العلوم الاجتماعية
في ضوء الاعتماد المؤسسي والتطور التكنولوجي"**

د / عبير كامل علي

مدرس المناهج وطرق التدريس

كلية التربية جامعة المنيا

تطوير مناهج العلوم الاجتماعية في ضوء الاعتماد المؤسسي والتطور التكنولوجي

الملخص

هدفت الدراسة إلى تطوير مناهج العلوم الاجتماعية في ضوء الاعتماد المؤسسي والتطور التكنولوجي، وتكونت عينة الدراسة من (١٠٠) مشرف ومشرفة للدراسات الاجتماعية في المحافظات التعليمية في مصر، وشملت أدوات الدراسة استبانة استقصاء تطوير مناهج العلوم الاجتماعية في ضوء الاعتماد المؤسسي والتطور التكنولوجي إعداد الباحثة، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أفضل مجالات تقويم مقرر الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الإعدادي وفقاً لمعايير الاعتماد المؤسسي، من وجهة نظر المشرفين والمشرفات في محافظات جمهورية مصر العربية هو المحتوى للكتاب المدرسي، وتقديم اقتراحات تخص مناهج العلوم الاجتماعية في ضوء الاعتماد المؤسسي والتطور التكنولوجي ليغدو تفاعلياً أكثر.

Developing Social Sciences Curricula in Light of Institutional Accreditation and Technological Advancements"

Abstract

This study aimed to develop social sciences curricula in light of institutional accreditation and technological advancements. The study sample consisted of 100 supervisors of social studies in educational districts across Egypt. The research tools included a questionnaire designed by the researcher to explore the development of social sciences curricula within the framework of institutional accreditation and technological progress. The study adopted a descriptive-analytical methodology and concluded that, according to supervisors' perspectives in Egyptian governorates, the best criteria for evaluating the social studies curriculum for the third preparatory grade, in alignment with institutional accreditation standards, is the content of the school textbook. The study also proposed suggestions to make social sciences curricula more interactive, aligning with institutional accreditation and technological advancements.

المقدمة:

يتميز هذا العصر بالتحديات والتطورات المستمرة، والتقدم السريع في المعرفة والمعلومات، ووسائل الاتصال بكافة أنواعها، مما أدى الى انفتاح المجتمعات، فأصبح العالم اليوم كقرية صغيرة، وفي ظل ما يحدث اليوم في العالم لا يمكن لدولة أن تعيش في معزلٍ مهما كانت إمكانياتها البشرية أو الاقتصادية أو السياسية؛ لأن العالم أصبح تربطه علاقات ومصالح بين الشعوب. (عبد الله عبد الخالق عبد الهادي جميل، شرين كامل موسى، (٢٠١١م)، ص ٥٣).

تعد المناهج التعليمية هي واحدة من أدوات المجتمع في تعليم أبنائه التعليم الهادف؛ كما أنها واحدة من أهم الأدوات لغرس المواطنة لدى الأبناء، لذلك فهي تحتاج إلى مراجعة مستمرة لتحديد كفاءتها في أداء مهمتها في ضوء التطورات العالمية المتلاحقة على جميع مستويات العلوم والتكنولوجيا والفكر والحاجة إلى التعامل معها، وإعداد الأبناء لها بمعطيات العصر الذي يعيشون فيه، وبالتالي فإن تطوير هذه المناهج وفقا لمعايير ومقاييس التربوية العالمية هو البداية الحقيقية لإعداد الجيل الحالي للتعامل مع معطيات العصر.

إذا كان المنهج ظاهرة اجتماعية محصلة لنتيجة للتغيرات التي قد يتعرض لها المجتمع، فإن جودته أو معيار صلاحيته يعتمد على قدرته على الاستجابة لهذه التغيرات، مما يجعله أكثر قدرة على تحقيق المنفعة الاجتماعية ويكون مناسبًا لتحقيق ذلك إذا كان محتواه من المادة الدراسية وطرق تدريسها وتكنولوجيا التعليم ومختلف الأنشطة أدوات ذات فعالية في المواقف التعليمية، ومعنى الاستجابة هنا ليس التغيرات في إضافة أو حذف محتوى المادة الدراسية أو تغيير في طرق التدريس أو جوانب أخرى من المناهج الدراسية، ولكن يقصد به الاستجابة هي بناء هذه المناهج في ضوء المستويات معيارية قومية وعالمية. (برو محمد، رحموني دليله، (تاريخ غير محدد)، متاح على: <http://www.webreview.dz/spip.php?article> (2571).

كما أصبحت التكنولوجيا مطلبًا أساسيًا للعصر الحالي، وقد دخل التقدم التكنولوجي في جميع مجالات الحياة، كان التعليم أحد أهم المجالات التي تأثرت بالتطور التكنولوجي والتقدم، وهو نتاج للعلوم والمعرفة، وهو أيضًا أحد أعمدة تطوير العمل التربوي، التي أصبحت في الأونة الأخيرة محط اهتمام المربين والمهتمين بالعملية التعليمية، بل وأصبحت أحد عناصر التكنولوجيا الحديثة.

وقد فرضت التكنولوجيا نفسها على النظم التعليمية؛ بسبب التغيرات الأساسية في العلاقات والمفاهيم وأنماط الحياة المختلفة، والمنهج هو أحد الركائز الأساسية للعملية التعليمية

التي يجب أن تستجيب لهذا المتغير، كما يعد جوهر العملية التعليمية وأهدافها، والتطوير التكنولوجي قد أعاد تشكيل آليات التعامل مع مستويات الأهداف المختلفة وطرق التعامل معها؛ فكان لزاماً أن تساهم التقنية في تسهيل الوصول لهذه الأهداف. (عاطف أبو حميد شومان، (٢٠١٣م)، ص ٤).

كما يلعب التطور التكنولوجي دوراً هاماً في تصميم وتطوير المناهج الدراسية، ولديه القدرة على منح المتعلمين تجربة ممتعة وجذابة، وتحدياً وتحفيزاً للتعلم، ورفع الإنجازات وتحسين نتائج التعلم؛ لذلك يجب ألا تقتصر التكنولوجيا على تكرار ما نقوم به بالفعل؛ يجب أن تقدم طرقاً جديدة للعمل وتتيح للمتعلمين طرقاً جديدة للتفاعل مع المعلومات واكتساب المعرفة والفهم والمهارات، وللتكنولوجيا تأثيراً كبيراً على تطوير المناهج الدراسية عندما تكون المدارس والكليات تتمتع بالقيادة القوية والداعمة، مع أولويات واضحة وأهداف واضحة تبدأ بالتعلم الأول، والتخطيط بعناية لتحقيق رؤية المناهج المشتركة وضمان الاستمرارية عبر السنوات والمراحل الرئيسية التي تشمل المعلمين على جميع المستويات في التغيير، وتوفير فرص التطوير وإتاحة الفرصة للمعلمين لتجربة وتطوير خبراتهم، وتعزيز أساليبهم الخاصة للتدريس باستخدام التكنولوجيا، حيث يُشرك المتعلمون في تقرير كيف يمكن للتكنولوجيا أن تدعم تعليمهم على أفضل وجه، وأن يكون لديهم تقنية وإدراك بشكل جيد، البنية التحتية لاستخدام التكنولوجيا لتعزيز وإثراء وتوسيع المناهج.

(Butts Road, Earlsdon Park) ،https://dera.ioe.ac.uk/11432/7/QCDA-10-4811_Redacted.pdf).

كما بدأ الاهتمام بتطبيق معايير الاعتماد المؤسسي بالمؤسسات التعليمية؛ نظراً لشدة المنافسة في تقديم التعليم بين الدول بصفة عامة، وبين المؤسسات التعليمية المحلية بصفة خاصة، إضافة إلى سعي المؤسسات التعليمية إلى إرضاء المنتسبين إليها من الطلبة، ورغبة أولياء الطلبة بالحصول على أفضل مستوى تعليمي، يؤهل أبنائهم للتميز والإبداع؛ لذلك تسعى الدول من خلال هذه المؤسسات إلى تحقيق أفضل المخرجات التعليمية. (خضير بن سعود الخضير، (تاريخ غير محدد)، ص ١٣ - ١٤).

ليس هناك شك في أن محتوى المنهج يحتاج إلى تقييم كل فترة لتحديثه لما هو في الواقع تطور وتقدم سريع. تتمثل عملية التقييم في الحكم على المناهج الدراسية وإبراز نقاط القوة والضعف من خلال مسح شامل للمنهج من حيث الأهداف والتخطيط والمحتوى وطرق التدريس. وبناءً على ذلك، فإننا نضمن وجود مقاربات تم تحقيقها بعد تقييمها. لا شك أن عملية التقييم

المستمر للمناهج مرضية لجميع المشاركين في التطوير التربوي للمناهج، وكل من يعنى الاستفادة من التطوير بالشكل المناسب والشكل الفعال، ولذا فمن الضروري الأخذ برؤية المتخصصين وذوي الخبرة والكفاءات عند التنظيم حتى يمكن التطوير والتعديل للمسار الصحيح للمناهج كخطة أو في حيز التنفيذ. لذلك من الضروري مراعاة الاتجاهات العالمية الحديثة في تطوير وتخطيط وتقييم محتوى المناهج المختلفة، وليس فقط الأهداف القديمة، لأن الانفتاح على الثقافات الأخرى يوسع آفاق ومفاهيم المتعلم ويجعله الاستفادة من تجارب الآخرين. (نسيم نصر خميس مصلح، (٢٠١٠م)، ص (غير محدد)).

لذلك، عند إعداد المناهج وتطويرها، من الضروري مراعاة هذه الأهداف. هذه هي إحدى الطرق لمواجهة التغيرات والتطورات التي تحدث في المجتمع، والتي تمثل تحديات مناهج الدراسات الاجتماعية. ومن ثم جاء هذا البحث محاولاً تطوير مقرر الدراسات الاجتماعية على ضوء كلا من الاعتماد المؤسسي والتطور التكنولوجي ووضع تصور مقترح لهذا.

تحديد مشكلة الدراسة:

تتعلق مشكلة البحث بتطوير مناهج الدراسات الاجتماعية في ظل التحديات المعاصرة التي تفرضها التغيرات السريعة في المعرفة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى ضرورة الالتزام بمعايير الاعتماد المؤسسي.

هناك حاجة ملحة لتقييم مدى توافق المناهج الحالية مع المعايير العالمية والمحلية، حيث إن عدم تحقيق هذه المعايير يؤثر سلباً على جودة التعليم والمخرجات التعليمية. كما تبرز التحديات المرتبطة بالتطور التكنولوجي، إذ يتعين التفكير في كيفية دمج التكنولوجيا بشكل فعال في مناهج الدراسات الاجتماعية لتعزيز تجربة التعلم وتحفيز الطلاب، خاصة في ظل عدم توفر استراتيجيات واضحة لتحقيق ذلك.

أيضاً، يعاني المحتوى التعليمي من غياب التحديث المستمر، مما يتطلب مراجعة دورية للمناهج لتلبية احتياجات الطلاب ومتطلبات العصر. يتطلب الأمر آليات فعالة لتقييم وتحديث المحتوى وطرق التدريس. بالإضافة إلى ذلك، توجد معوقات تواجه المؤسسات التعليمية في تطبيق معايير الاعتماد والتطور التكنولوجي، مما يستدعي التفكير في كيفية التغلب على هذه العوائق لضمان تحسين جودة التعليم.

في النهاية، هناك حاجة ملحة لوضع تصور متكامل لتطوير منهج الدراسات الاجتماعية يتضمن المعايير التربوية الحديثة والتطورات التكنولوجية، مما يعزز من قدرة المناهج على الاستجابة للتغيرات المستمرة في المجتمع، مما دفع الباحث إلى التساؤل:

١. ما هي مجالات تقويم المشرفين لمنهج الدراسات الاجتماعية بناءً على معايير الاعتماد المؤسسي، وما درجة تحقيق هذه المعايير في تصميم وتنفيذ وتقويم المقرر للصف الثالث الإعدادي؟

٢. ما المعايير اللازمة للاعتماد المؤسسي والتطور التكنولوجي التي يجب مراعاتها في تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية، وما مدى توافر هذه المعايير في المنهج من وجهة نظر مشرفي الدراسات الاجتماعية؟

٣. ما هو التصور المقترح لتطوير منهج الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الإعدادي في ضوء معايير الاعتماد المؤسسي والتطور التكنولوجي؟

أهمية دراسة الموضوع:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية عملية تطوير المناهج في ضوء كل من الاعتماد المؤسسي والتطور التكنولوجي وذلك لما له من آثار، سواء كان على مستوى الطالب أو المعلم أو المؤسسة التعليمية في ظل ما نشهده من تطورات سريعة وتغيرات مستمرة في العملية التعليمية.

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في مناقشة تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية في ضوء الاعتماد المؤسسي والتطور التكنولوجي، وذلك من خلال:

- التعرف على مفهوم تطوير المنهج، أهمية ودواعي تطوير المنهج، معوقات تطوير المنهج.
- التعرف على الاعتماد المؤسسي للمؤسسات التعليمية والمعايير المستخدمة في ذلك.
- التعرف على التطور التكنولوجي ودوره في تطوير المناهج.

منهج الدراسة:

أولاً: تتخذ الدراسة الأسلوب الاستقرائي والاستنباطي في البحث، حيث يتم الاعتماد بشكل أساسي على معلومات مستسقة مباشرة من الدراسات والأبحاث، والمصادر الأولية والثانوية المتعلقة بهذا الموضوع.

ثانياً: تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على رصد عناصر الموضوع وتحليلها وإبرازها، وذلك في محاولة لبيان طبيعة عملية تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية في ضوء كلا من التطور التكنولوجي والاعتماد المؤسسي.

حدود الدراسة:

الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية للدراسة في مناقشة تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية في ضوء كلا من الاعتماد المؤسسي والتطور التكنولوجي.

الحدود المكانية والزمانية: تتمثل في تقويم منهج الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الإعدادي بجمهورية مصر العربية لعام ٢٠٢٣ / ٢٠٢٤.

التعريفات الإجرائية للبحث:

- **تطوير المنهج:** " مجموعة من الإجراءات التي تتم بقصد إحداث تغيير كفي في أحد أو كل مكونات المنهج بقصد زيادة فاعلية هذا المنهج في تحقيق الأهداف المرجوة منه وقدرته على تنمية الجوانب الوجدانية لدى التلاميذ لجعله يتمشى مع بعض التغيرات أو المستجدات في المجتمع وفي العالم،" (فتحي يونس وآخرون، (٢٠٠٤م)، ص ٢٩٧).
- **مفهوم الدراسات الاجتماعية:** "يشمل جميع فروع العلوم الاجتماعية مثل الفلسفة، الاجتماع، علم النفس، الأنثروبولوجيا (علم دراسة الإنسان) الجغرافيا، التاريخ، الاقتصاد، والعلوم السياسية والسلوكية بالإضافة إلى التربية الوطنية، والدراسات القانونية والبيئية". (عايدة عباس ابو غريب، (١٩٩٤م)، ص ١٦٩).
- **التطور التكنولوجي:** "مجموعة الاختراعات أو الطرق التكنولوجية أو الخدمات أو النماذج الجديدة التي تستخدم في الإنتاج، ويترتب عليها تطوراً في كمية المنتج أو درجة جودته" (هاني رزق وخالص جبلي، (٢٠٠٠م)، ص ٣١٥).
- **الاعتماد المؤسسي:** "الاعتراف الذي تمنحه هيئات ضمان الجودة والاعتماد المعنية بالمؤسسات التربوية لمؤسسة ما في مجال التعليم، الذي يوضح أن المؤسسة التعليمية لديها أنظمة فعالة تحقق الجودة والتحسين المستمر، بما يتفق مع المعايير المنشودة" (ندى عبد الرحمن، الشحنة عبد المنعم، (٢٠١٣م)، ص ٤٩).

الإطار النظري

المطلب الأول: تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية:

أولاً: مفهوم تطوير المنهج:

يعتبر التقييم والتطوير هما وجهان لعملة واحدة؛ حيث يعتمد كل منهما على الآخر، ويعني بتطوير المنهج تحسين ما أثبت تقويم المنهج حاجته إلى التحسين من عناصر المنهج أو من المؤثرات عليه، ودفع كفاية المنهج على وجه العموم في تحسين الأهداف المنشودة، ويعرف

تطوير المنهج بأنه عملية صنع قرارات منهجية ومراجعة نتائج هذه القرارات على أساس تقويم مستمر (محمد السيد علي، (٢٠٠٠م)، ص ٣٨٦ - ٣٨٧).

وترتبط الحاجة إلى تطوير المناهج بالحاجة إلى تحقيق قيم ديمقراطية على المستوى الفردي والجماعي، وكذلك أيضًا بزيادة الوعي لدى الأفراد بالنسبة للمشكلات العالمية، وأيضًا بوجود مشكلات من نوع جديد يستلزم إعادة النظر بشأن تقسيمها، ومحاولة البحث عن حلول لها، لا نعني بالتطوير مجرد التغيير، ذلك أن التطوير يستلزم التغيير لكن التغيير قد يؤدي أو لا يؤدي إلى التطوير، حيث إن التطوير بطبيعته تعني الشمول للشكل والمضمون، أما التغيير فهو جزئي، والتغيير قد يكون نحو الأحسن وقد يكون نحو الأسوأ، أما التطوير الذي يقوم على أساس علمي فإنه يؤدي بالقطع إلى التقدم، ولكي يكون التطوير فعال ومستمر للمنهج يجب أن يكون شاملاً وعميقاً، في نفس الوقت جذرياً لا سطحيًا، وأن يتضمن فلسفة المناهج والمحتوى وطرق التدريس والتقييم (نبيه محمد حمودة ومنصور أحمد عبد المنعم، (١٩٩٨م)، ص ١٤٠ - ١٤٢).

ويعرف الزند تطوير المنهج بأنه: "عملية تغيير وتعديل أو إصلاح المنهج التعليمي أو بعض جوانب فيه ليتلاءم مع الغايات والمرامي والأهداف المرسومة، أو يتواءم مع مواصفات الجودة التي تبنتها المؤسسة أو المجتمع أو سياسة الدولة". (حميد بن مسلم، (٢٠١٤م)، ص ٢٥٠).

ويعرف حسام تطوير المنهج بأنه: "عملية نمو شامل متكامل للمنهج تمر عبر عدة مراحل منذ أن كان مجرد فكرة وحتى يصبح المنهج حقيقة واقعة ومطبقة على المتعلمين في الميدان التربوي، وبعد أن يكون قد أخضع لعمليتي التقويم والمتابعة". (حسام الدين محمد عبد المطلب مازن، (٢٠٠٧م)، ص ١٧٧).

عرف أحمد حسين تطوير المنهج على أنه: "النظر إلى المنهج كله كعملية مركبة تستهدف قيادة العملية التربوية، فإذا كانت المدرسة هي وسيلة المجتمع لتربية الأبناء، فإن المناهج المدرسية هي وسيلة المدرسة في هذا الشأن، ويقصد بالقيادة هنا أن المناهج المدرسية سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ أو التقويم أو التطوير إنما تعني أساساً تعليم مفاهيم واتجاهات وقيم ومهارات معينة للتلاميذ في كل المراحل التعليمية وهذا كله إلى جانب الأنشطة ومواقف التدريس التي تؤدي إلى تكوين مواطنين قادرين على تحمل مسؤولية القيادة مستقبلاً، ومن هنا تكون النظرة إلى المنهج باعتباره عملية قيادة، مسألة فلسفية تنتج مباشرة إلى نوع الفكر التربوي المتاح بكل أبعاده وهو ما ينعكس مباشرة على عمليات المنهج".

وعرف برهامي تطوير المنهج بأنه: "جميع الخطوات والأفعال والإجراءات التي من خلالها يمكن إصلاح المنهج وتحسينه بحيث تكون نقطة البداية هي دراسة المنهج الحالي لمعرفة نواحي القوة ونواحي الضعف فيه، وترجمة أهدافه إلى الواقع الحي تمهيدا لوضع الخطط والبرامج اللازمة لتحقيق هذه الأهداف". (شوقي محمود حسن، (٢٠١٢م)، ص ٨٥).

ثانياً: أهمية تطوير المنهج:

تعد عملية تطوير المنهج عملية هامة لا تقل في أهميتها عن عملية بنائه؛ وذلك لأنه لو قمنا ببناء منهج بأحدث الطرق وأحسن الأساليب ووفقاً لأفضل الاتجاهات التربوية الحديثة، بحيث يظهر إلى الوجود وهو في منتهى الكمال، ثم تركنا هذا المنهج عدة سنوات دون أن يمسه أحد فسيحكم عليه بعد ذلك بالجمود والرجعية والتخلف، على الرغم من أن المنهج في حد ذاته لم يتغير ولم يتبدل، حيث إن المنهج يتأثر بالتلميذ والبيئة والمجتمع والثقافة والنظريات التربوية، وحيث إن كل عامل من هذه العوامل يخضع لقوانين التغيير المتلاحقة، فلا التلميذ ثابت على حاله ولا البيئة ساكنة دون حراك ولا المجتمع جامد في مكانه ولا الثقافة صلبة متحجرة ولا نظريات التعليم باقية على حالها، فينتج من ذلك أن تطوير المنهج يصبح أمراً لا غنى عنه ولا مفر منه (حلمي أحمد الوكيل، (٢٠٠٥م)، ص ٢٢-٢٣).

وهناك أسباب عديدة تؤدي إلى تطوير المناهج منها ما هو متصل بالحاضر والماضي ومنها ما هو متصل بالمستقبل، مما يؤكد أهمية تطوير المناهج التربوية، ومن بين هذه الأسباب ما يلي: (مرجع سابق، ص ٤٤ - ٤٥).

١. سوء وقصور المناهج المالية: والتي يمكن الوصول إليها عن طريق نتائج الامتحانات العامة أو تقارير الموجهين والخبراء والفنيين وهبوط مستوى الخريجين وكذا نتائج البحوث المختلفة التي تنصب على تقويم المنهج بجوانبه المختلفة وإجماع الرأي العام ووقوفه ضد هذه المناهج.

٢. التغيرات التي طرأت على التلميذ والبيئة والمجتمع والاتجاهات العالمية والعلوم التربوية: فالتلميذ يتغير ولم يعد تلميذ اليوم كتلميذ الأمس، والتغير الذي طرأ له انصب على ميوله وقدراته واستعداداته وحاجاته ومشكلاته، والبيئة تتغير هي الأخرى، وينصب هذا التغيير على ما بها من مصادر طبيعية وما يحدثه الإنسان من آثار فيها، والمجتمع هو الآخر يتغير، كما يتغير في الفرد عاداته واتجاهاته وتراثه الثقافي، كما أن المعرفة تتغير وتتزايد بسرعة، فالنظريات تتغير والمعلومات تتزايد، كل ذلك يؤدي إلى تطوير المناهج، ذلك لأن المعرفة تمثل ركناً مهماً من أركان المنهج.

٣. التنبؤ بحاجات واتجاهات الفرد والمجتمع والمستقبل: والتطوير في هذه الحالة لا يكون نتيجة سبب من الأسباب المرتبطة بالماضي وإنما يرتبط بالمستقبل، فعن طريق التقدم العلمي يمكن التنبؤ لاحتياجات ومطالب الغد.

٤. المقارنة بأنظمة أكثر تقدمًا: ويكون ذلك بمثابة الدافع والحافز للدول النامية، لكي تحدث تغييرًا في حياتها ونظمها، وبالتالي فإن ذلك يؤدي إلى تطوير منهاجها كوسيلة لتحقيق أهدافها.

ثالثًا: دواعي تطوير مقرر الدراسات الاجتماعية:

تدعو الحاجة دائمًا إلى تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية؛ لتتوافق وتتماشى مع التغيرات الحادثة في المجتمع، ولتتناسب محتواه مع مستجدات العصر، وليحقق مخرجات التعلم التي وضع من أجلها، وكذلك لمواجهة التحديات المعاصرة، ومن بين هذه الدواعي ما يلي: (محمد يحيى المعافا، (٢٠١٣م)، متاح على: <http://www.nu.edu.sa/web/myalmuafa/> (38):

- الأحداث والمشكلات والتطورات العالمية والمحلية:

حيث إن حدوث التطورات الاجتماعية والاقتصادية تتطلب مراجعة المناهج التعليمية في البرامج المدرسية؛ لمعرفة مدى ملاءمتها لهذه التطورات فكل مجتمع يحرص على استفادة أبنائه من جميع مقوماته الأساسية باعتبارهم المستقبل لوطنهم.

- التطورات في المعرفة العلمية والتربوية والتكنولوجية:

تستمد المناهج التعليمية محتواها من التراث الثقافي ومن أوجه نشاط الإنسان، وليس هناك حاجة إلى التدليل، على أن الإنسان يسعى دائمًا إلى تطوير أساليبه بقصد الرفع من مستوى الكفاية في أي عمل به، ومن هنا استلزم تطوير مناهج التعليم وإعادة النظر في أهدافها وتنظيم محتواها وأساليب تدريسها وتقويمها، والاستفادة من المستجدات العلمية والتكنولوجية، مع الالتزام بأخلاقيات العلم والمحافظة على الهوية الثقافية للمجتمع، والابتعاد عن الحقائق المنفصلة والمجزأة، والتركيز على المفاهيم الأساسية والكبرى والمبادئ والتعميمات في كل علم من العلوم، والتأكيد على مدخل التكامل في تنظيم المحتوى.

- نتائج تقويم المناهج والعملية التعليمية:

حدثت تطورات عديدة في مختلف المجالات في السنوات الأخيرة تستلزم إعادة النظر في المناهج الحالية وتطويرها؛ لمواكبة هذه التطورات، وبما يتناسب مع التقدم العلمي والتحول

الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات العالمية وتلبيتها لمطالب التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وتحديات العولمة.

رابعاً: أساليب تطوير المناهج الدراسية:

هناك العديد من الطرق لتطوير المناهج الدراسية، منها الطرق التقليدية، منها الأساليب الحديثة. أولاً: أساليب التطوير التقليدية.

تتم تنفيذ الطرق التقليدية لتطوير المناهج بطريقة جزئية، منفصلة، وغير مترابطة، بحيث يشمل ترابطها جوانب العملية التعليمية ككل، مما أدى إلى ضعفها وتفككها وعدم تماسكها وتحقيق الأهداف المنشودة التي يسعى تحقيقها المجتمع والمؤسسات التعليمية إليها.

فقد ذكر العديد من الدراسات الأساليب التقليدية لتطوير المناهج، ومنها وهي كما يلي: (خلد بن صالح مسفر الزهراني، (١٤٣٥هـ)، ص ٦٠).

١. التطوير بالحذف، أو الإضافة، أو الاستبدال.

٢. تطوير واحد أو أكثر من عناصر المنهج، كتطوير أساليب التقويم، أو تطوير طرائق التدريس.

٣. تطوير الامتحانات.

٤. تطوير التنظيمات المنهجية.

ولكن لهذه الأساليب التقليدية عيوب ذكرتها مها (١٤٢٦هـ) وهي كما يلي: (مها بنت محمد العجمي، (تاريخ غير محدد)، ص ٣٣٤).

- اقتصار اهتمامها ببعض الجوانب مهملة الجوانب الأخرى.
 - عدم ربط الجوانب ببعضها في عملية المعالجة، وإنما يتم معالجة كل جانب على حدة دون ربطة ببقية الجوانب الأخرى.
 - اعتمادها الكلي على الآراء الشخصية والارتجالية وبعيدة عن التجريب.
- ويلاحظ أن الطرق التقليدية لتطوير المناهج الدراسية تتصف بالنقص، وذلك لأنها تهتم بتطوير جزء معين وتهمل بقية العناصر الأخرى في المنهج الدراسي. كما أنها تعتمد على العشوائية دون الاهتمام بالتجريب في مجال التعليم قبل نشره وتعميمه.

ثانياً: أساليب التطوير الحديثة.

تعني هذه الأساليب بتطوير جميع المكونات، والعمليات الخاصة بالمنهج التي من شأنها تنمية جميع جوانب شخصية الطالب بشكل شامل ومتكامل محققة أهداف الطالب وأهداف مجتمعة بأسلوب مستمر ومتواصل

وتعني هذه الأساليب تطوير جميع مكونات وعمليات المناهج الدراسية التي ستطور جميع جوانب شخصية الطالب بشكل شامل ومتكامل، وتحقيق أهداف الطالب وأهداف المجتمع بأسلوب مستمر ومتواصل. (ظاهر محمد الهادي محمد، (١٤٣٣هـ)، ص ٣٣٣).

فعند تطوير المناهج الدراسية، يجب تطوير جميع الأجزاء بشكل كامل دون تطوير جزء دون الآخر. وهذا ما يؤكد الصبحي وبيجر (١٤٣٠): "عند تطوير المناهج، يجب أن نطور جميع أجزائه لأنها تراعي مكوناته التي تتفاعل مع بعضها البعض وتؤثر على بعضها البعض. لتطوير واحد دون الآخر محكوم عليه بالإكمال. فشل أو آخر تغيير جزئي فقط". (عبد الحي أحمد السبحي، فوزي صالح بنجر، (١٤٣٠هـ)، ص ٢٨٥).

لذلك يجب أن تتضمن الطرق الحديثة لتطوير المناهج الدراسية تغييرات جوهرية في جميع جوانبها، بحيث يتم تخطيط جميع أجزائها وإعدادها المسبق بعناية وتنفيذها على أرض الواقع.

خامسا: معوقات التطوير:

إن عملية تطوير المنهج ليس عفويًا وسريعًا، لأنها عملية إنسانية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التفاعل البشري بين جميع الأفراد بحيث يمكن قبول القيم والاتجاهات الجديدة التي تدعو إليها المنظمات المنهجية الحديثة. قد تنبه المهتمون بشؤون تطوير المنهج إلى التحديث والتطوير في المجال التربوي وإلى أهمية إجراء دراسات عملية للمعوقات التي يمكن أن تواجه عملية التطوير وذلك للتغلب عليها قبل أن تعصف بخطط التطوير وبرامجه وأهدافه. كما أن من معوقات تطوير المناهج ما يتعلق بطبيعة المجتمع، وطبيعة الحال فالمدرسة جزء من المجتمع، فتقبل أفراد المجتمع إلى المستجدات التربوية والتحمس لها لا يكون بالسهل، فلكي يتم تطبيق المناهج بصورة صحيحة يجب أن يكون هنالك تعاون مشترك بين المدرسة والمجتمع المحلي وأن يكون هنالك توافق وتكامل في الرؤية والرسالة لكي يتم تعزيز ما يتم إعطائه بالمدرسة، لذلك وجب على مطوري المناهج توضيح أبعاد التطوير وضرورته لإفراد المجتمع وشرح الأهداف والفوائد التي تنتج من ورائه.

ومن هذه المعوقات ما يلي:

- اتصاف المناهج بالعمومية وضعف مواكبتها للتطورات العالية والتكنولوجية وضعف ارتباطها بسوق العمل.
- ضعف تنفيذ المنهج بشكل صحيح بسبب ضعف التأهيل والنقص الكمي بالتجهيزات والمعدات.

- قلة الاعتماد على الدراسات الميدانية التي تعتمد عليها القرارات المتخذة.
- عدم وجود آلية واضحة للربط بين التعليم التقني والمهني ومراكز الإنتاج.
- عدم الموازنة بين عدد المواد الدراسية وكم المعلومات والمعارف وكفاية الوقت المدرسي المتاح لتدريس المقررات الدراسية من جهة، ورغبة الطلبة بهذا النوع من التعليم من جهة أخرى.

ويلاحظ أن العقبات دائماً إما مالية أو مادية أو بشرية، لأن التنمية هي عملية تركز على جميع جوانب العملية التعليمية. إذا كانت الميزانية المخصصة من الدولة لتغطية عبء التعليم غير كافية، فمن الصعب توفير الأموال اللازمة لتنفيذ عملية التطوير بالكامل، ويتطلب إعداد وبناء المدارس الحديثة، وتوفير أحدث المعدات، مختبرات وإمدادات، وإصدار كتب إلكترونية جديدة للطلاب، وإعداد المدرسين لممارسة التقنيات التعليمية من خلال إدراج دورات التطوير، وبذلك تظهر أن تطوير المنهج يحتاج لرصد الأموال، وهذا الجانب المادي سيكون واحداً من أكبر العقبات التي تعترض التنمية، بالإضافة إلى وجود طبقة من الخبراء والمتخصصين الذين يعملون في الإعداد والتجهيز والتقييم والتخطيط والكتابة، وكذلك التركيز على قادة المدارس حيث أنه يؤثر على جميع التأثيرات على تطبيق المناهج الدراسية وتحقيق أهدافها، المعلم هو أداة التواصل المباشر مع الطلاب، الذي يعهد إليه تنفيذ المنهج ويعتمد على نجاح التطوير، بغض النظر عن مدى روعة التصميم والمعدات على الصورة المترجمة من قبل المعلم في النهاية، فإن دور المعلم في نقل التنمية من فكره إلى العمل مهم جداً ويتطلب الاهتمام بإعداد المعلم الكمي والنوعي والفضاء للنمو المهني، من هنا يجب الانتباه إلى عملية تطوير وتخطيط المناهج الدراسية بشكل أعمق وأوسع لتحقيق التنفيذ الفعلي للمنهج وإجراء ما يلزم. التغيير في المجتمع إن خريجي الطلاب ليسوا فقط منتجين للمعرفة ولكنهم أيضاً مبدعون للمعرفة. (يوسف يحي الفيفي، مرجع سابق).

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (عائدة مخلف، ٢٠١٤ م): إلى التعرف على متطلبات المناهج الدراسية للمرحلة العامة في العراق، التعرف على مفهوم المنهج وعناصره ومكوناته، وعلاقته بالنظام التربوي والتعليمي الحديث، التعرف على مفهوم تطوير المنهج وخصائصه، ودواعي تطويره، وأساليب هذا التطوير ومجالاته وأسس، وتحديات عملية التطوير لهذا المنهج الدراسي، وأهم

خطواتها، بيان أهمية عملية التطوير التربوي ومتطلبات تطوير المنهج وأسس التطوير الحديثة،
(عائدة مخلف مهدي القرشي، (٢٠١٤م)، ص ١-٢٤).

وتوصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات، منها أن التطور السريع للتكنولوجيا الحديثة استدعى الارتقاء بالمنهج الدراسي بكافة مراحلها، والتركيز على الأهداف المتضمنة للجانب العلمي والتطبيقي، والابتعاد عن التنظير البعيد عن الواقع، ومراعاة إعادة الموازنة بين الكم والنوع والكيف في عملية التطوير، وأن يتم التطوير بمشاركة كل من له علاقة ببناء المنهج الحديث بكل مراحلها الدراسية، وأن تكون مستمرة ليس لها نهاية ولا تتوقف في وقت معين.

- هدفت دراسة (هيفاء عدنان، ٢٠٠٩م): إلى تقييم مقرر الجغرافيا للصف الحادي عشر، وتحددت مشكلة الدراسة بالتساؤلات الرئيسية التالية: ما التقديرات التقييمية لمقرر الجغرافيا للصف الحادي عشر في ضوء معايير الجمعية الجغرافية الأمريكية؟ ما معايير الجمعية الجغرافية الأمريكية؟ ما التقديرات التقييمية لمقرر الجغرافيا للصف الحادي عشر في ضوء معايير الجمعية الجغرافية الأمريكية؟ (هيفاء عدنان حسونة، (٢٠٠٩م)، ص ٤، ٥٣).

ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وقد تحققت فيه المعايير بنسب مختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: أن تحليل مقرر الجغرافيا في ضوء معايير الجمعية الجغرافية الأمريكية أن أكثر المعايير توافر هي المعيار الأول والخامس والسابع، وفيما يلي عرض لهذه المعايير ونسبها المئوية :

- المعيار الأول: كيفية استخدام الخرائط وأدوات التمثيل الجغرافي التكنولوجي، بأعلى نسبة، وهي ٣٨,١٧%.

- المعيار الخامس: وهو بيان كيف يصنع الإنسان إقليمه الخاص وفقاً لظروف المكان، بنسبة ١١,١٦%.

- المعيار السابع: وهو العوامل الطبيعية التي تشكل مظاهر سطح الأرض، بنسبة ٨١,١١%.

- المعيار العاشر: وهو خصائص وتوزيع الأقاليم الحضارية في العالم، بنسبة ٦٨,١%.

- المعيار السادس عشر: تغير القيمة النسبية للموارد المادية وفقاً لتوزيعها وأهميتها بنسبة ضعيفة وهي ٥٢,١%.

- المعيار الثاني: يمثل أدنى المعايير توافراً، وهو استخدام الخرائط الذهنية في تنظيم معلومات عن الناس والأماكن والبيئة في إطارها المكاني، بنسبة لا تزيد عن ٠,٢١%.

هدفه دراسة (انتصار شحاتة وآخرون، ٢٠١٠) إلى تطوير منهج الدراسات الاجتماعية في ضوء قضايا الجغرافيا الاجتماعية لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، ولتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة

بإعداد قائمة بقضايا الجغرافيا الاجتماعية لتقويم محتوى مقرر الجغرافيا للصف الأول والثاني والثالث الإعدادي في ضوء هذه القائمة. ثم استخدام أسلوب تحليل المحتوى للكشف عن مدى تضمين بنود القائمة في ذلك المقرر. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج، منها: انخفاض تكرار ورود مفاهيم قضايا الجغرافيا الاجتماعية في مقرر الجغرافيا للصف الأول والثاني والثالث الإعدادي. ثم قامت الباحثة بوضع تصور مقترح لمنهج الجغرافيا المطور المتضمن للقضايا الاجتماعية. توصي الدراسة بضرورة تضمين قضايا الجغرافيا الاجتماعية في مناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية بصورة كبيرة. (انتصار شحاتة علي شحاتة، فكري حسن علي ريان، أحمد إبراهيم إسماعيل شلبي، (٢٠١٠م)، ص ٦٩٥ - ٧٠٨).

هدفت دراسة القحطاني (٢٠٠٢) بالكشف عن دور المشرف التربوي ومدير المدرسة الثانوية في تطوير مناهج الدراسات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية. حيث أعد استبانة تتكون من (٤٨) عبارة، وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج، منها: أن للمشرف التربوي دورا هاما بالنسبة لاهتمامه بأساليب تدريس مواد الدراسات الاجتماعية. (عبد العزيز محمد مشيب الوهابي القحطاني، (١٩٩٤م)).

المطلب الثاني: التطور التكنولوجي

شهد القرن العشرون ثورات علمية وتقنية مذهلة، وقد نتج عنها إنجازات تكنولوجية هائلة، وكان لهذه التكنولوجيا آثار كبيرة على الإنسان، حيث إنها تدخلت في جميع جوانب حياته، وليس فقط ذلك، بل وأصبحت جزء لا يتجزأ منه، وأصبح الإنسان يحصد ثمرات وفوائد التطور التكنولوجي بالإضافة إلى جني أثارها السيئة عليه؛ حيث إنها تعد سلاح ذو حدين إذا تم استخدامها بالطرق الغير سليمة.

ولتعريف التطور التكنولوجي لابد من تعريف كلاً من مصطلح التطور والتكنولوجيا.

(مني سلامة سالم أبو عيادة، (تاريخ غير محدد)، ص ١٩).

• مفهوم التطور:

يعرف التطور بأنه: "الانتقال من مرحلة إلى مرحلة جديدة من النمو"، ويقصد به أيضاً بأنه: "الانتقال من مرحلة حضارية إلى مرحلة حضارية أرقى عن طريق ربط نظام العلم بنظام الإنتاج"، ويعني مفهوم التطور بالانتقال من حال إلى حال أفضل، وهو يعد أمر مرغوب فيه، وتعددت أشكاله، ومنها التطور التكنولوجي، والتطور البشري، التطور العلمي.

• مفهوم التكنولوجيا: تعدد تعريفات التكنولوجيا منها:

التعريف العلمي للتكنولوجيا بأنه: "تطبيق - العلم- العلوم الحديثة على الإنتاج ووسائله: أي تطبيق كل ما هو مستحدث وجديد في العلوم النظرية؛ لأن العلم يقوم بإمدادنا بالمعرفة والفهم الأساسي للحقائق، كما أن التكنولوجيا تعتمد على الاستفادة من هذه المعرفة وتطبيقها في المجالات المختلفة.

كما يمكن تعريف التكنولوجيا تعريفاً شاملاً، بحيث ينظر إليها باعتبارها طريقة لعمل شيء ما، ويجب توافر ثلاث عناصر وهي: معلومات عن هذه الطريقة، ووسائل لتنفيذها، وعمليات الاستيعاب. وإذا أمكن نقل المعلومات والوسائل باعتبارها أشياءً مجسدة، فإن الاستيعاب لا يكتسب إلا من خلال الدراسة والخبرة.

وتعرف التكنولوجيا أيضاً بأنها: "توظيف المعارف العلمية لتلبية حاجات الإنسان وتنمية المجتمع".

وتعرف أيضاً بأنها: "مختلف أنواع الوسائل التي تستخدم لإنتاج المستلزمات الضرورية لراحة الإنسان، واستمرارية وجوده".

• مفهوم التطور التكنولوجي:

يعد العصر الذي نعيشه عصر العلم والثورة التقنية والتكنولوجية الهائلة، وذلك لتميزه بالتسارع والتطور في المعرفة العلمية وتطبيقاتها في كل مجالات الحياة المختلفة، فإننا نرى تطوراً تكنولوجياً هائلاً مستمراً في جميع أنحاء العالم.

يعرف التطور التكنولوجي: "مجموعة الاختراعات أو الطرق التكنولوجية أو الخدمات أو النماذج الجديدة التي تستخدم في الإنتاج، ويترتب عليها تطوراً في كمية المنتج أو درجة جودته" (هاني رزق وخالص جبلي، (٢٠٠٠م)، ص ٣١٥).

ويعرف أيضاً بأنه: "استمرارية التقدم والنماء على أساس توظيف كل المعارف في عملية التنمية الشاملة وابتكار وتطوير الوسائل اللازمة لتسخير تلك المعارف في عملية التنمية".

ومن التعريفات يمكن القول بأن التطور التكنولوجي لا يقتصر فقط على امتلاك الأدوات والمخترعات الحديثة، بل تعتبر إحدى نتائج التطور التكنولوجي، الذي ما زالت عجلته تسير بسرعة هائلة، كما يرى (جيل) أن ثمة اختلافاً بين التعبيرين (تطور التكنولوجي، والتطور التكنولوجي) فالأول يقع على صعيد تكنولوجي تقني صرف، بمعنى أن هناك تقنيات وتكنولوجيا لا تستعمل مباشرة، بل تكون عبارة عن تجدييدات معينة، أما التطور الثاني فيتمثل في دخول الاختراع في الحياة اليومية.

وجدير بالذكر أن التطور التكنولوجي يشير إلى حصيلة جهود الإنسان المستمرة في مجال استثمار المعرفة علميًا على أرض الواقع، الهادفة إلى تلبية حاجاته ورغباته المختلفة وتنمية المجتمع، كما أننا نعيش في عصر الثورة العلمية والتكنولوجيا، وقد تدخلت التقنيات الحديثة في حياتنا اليومية لتصبح عنصرًا هامًا لا يمكن الاستغناء عنه في أي نشاط نمارسه ((مني سلامة سالم أبو عيادة، مرجع سابق، ص ١٩ - ٢١)).

الدراسات السابقة:

* بينت دراسة (لادن سليمي وعلى رضا، ٢٠١١م): أن التعليم عنصر أساسي في تنمية كل بلد، ونظرت إلى التعليم الإلكتروني بأنه من الطرق الحديثة في التنمية الفردية والتنظيمية والأكثر فعالية ومصداقية، وكان الهدف من الدراسة دمج المناهج جنبًا إلى جنب مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المدارس الذكية، بالمقارنة مع المدارس التقليدية، حيث إن استخدام التكنولوجيا أتاح إمكانيات جديدة ومثيرة لتشجيع التغييرات في مناهج التعليم، فالمناهج الإلكترونية تتسم بالمرونة نحو خصائص الطلاب وقدراتهم، وخلصت الدراسة إلى أن التغيير الحاصل للمناهج وفقًا للتطور التكنولوجي - على الرغم من مواجهة العديد من التحديات في تنفيذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بعض المدارس- يجب العمل به لتعزيز دور تكنولوجيا المعلومات؛ لأنها تساعد على جعل المنهج أكثر مرونة وأهمية وموثوقية، ويعزز اهتمام الطالب المتعلم، وتعزيز فائدة المناهج الدراسية؛ لكي ترتقي بالعملية التعليمية إلى تحقيق أفضل الأهداف التربوية.

(Ladan Salimi, Alireza Ghonoodi. (2011) ،Pages 3059-3062)

* هدفت دراسة (يوسف يحيي، ٢٠١٨) إلى التعرف على الدور الذي تقوم به تكنولوجيا التعليم تجاه تطوير المناهج. والتعرف على أهمية تطوير المناهج في ضوء تكنولوجيا التعليم، وإيجابيات تطوير المناهج على أساس تكنولوجي. واوصت الدراسة بضرورة إقامة ورش عمل لتطوير المناهج الحالية وإجراء التعديلات الضرورية في ظل متغيرات العصر ومستحدثاته. العمل على دمج تكنولوجيا التعليم في المناهج الدراسية، وتدريب المعلمين على استخدامها، والحاقهم بدورات متخصصة في ذات المجال. التنويه على ضرورة استخدام التكنولوجيا في التعليم بالطريقة الملائمة، والتي تحقق أهداف المنهج. السعي الحقيقي والفعلي إلى جعل التعليم ديمقراطي وإتاحة المجال للتعليم بكل الوسائل الممكنة للانطلاق نحو أفق المعرفة بطرق تكنولوجية حديثة مواكبة لتغيرات العصر. تغيير النمط السائد في المدارس من التقليدي إلى الحديث سواء في طرح المعلومة أو توصيلها، والتعامل مع الطلبة، واستحداث أنظمة جديدة في الانضباط المدرسي، لتعزيز دور المدرسة وتفاعلها مع سائر الجهات الرسمية والحكومية. طرح نماذج وتجارب مثالية

لاستخدام التكنولوجيا في التعليم، والعمل على محاكاتها، وتطويرها. الالتزام بتطوير المنهج بشكل مستمر ومزامنة مع التطور المستمر في تكنولوجيا التعليم، بما يحقق الهدف وتحقيق الاستفادة القصوى من تقنيات التعليم. توفير البيئة الجاذبة والبنى التحتية اللازمة، لخدمة أهداف المنهج وتطلعات المتعلمين. الاعتماد على تكنولوجيا التعليم والإفراط في استخدامها في العملية التعليمية، قد يؤدي إلى إهمال لبعض جوانب المهارات الأساسية عند الطالب، لاسيما في مراحل تعليمه الأولية، فيجب على مطوري مناهج الصفوف الأولية التنبيه لذلك. (يوسف يحي العفيفي،

(٢٠١٨م)، متاح على: <https://shms.sa/authoring>)

التطور التكنولوجي والحاجة إلى تطوير المناهج الدراسية :

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المناهج الدراسية تعاني من نقص في عدد من الجوانب، وأهمها ندرة وسائل تكنولوجيا التعليم المقترحة للتعلم وتعليم المناهج الدراسية، وندرة التوافر أو عدم قدرة الأطراف المعنية على ذلك. استخدامهم في معظم الحالات، إضافة المناهج الحالية لاحتياجات المتعلمين من خلال مراحل نموهم، والحاجة إلى ربط العلم بحياة العمل المعاصرة، وكذلك نقص المهارات العقلية مثل مهارات التفكير الناقد ومهارات التفكير الإبداعي ومهارات حل المشاكل. لذلك، فإن دراسة تطوير مجال تكنولوجيا التعليم مطلوبة وضرورية من قبل مطوري المناهج، فهي تساعد في الوصول إلى النماذج الحقيقية لنمو الأفكار والنظريات العلمية في مجال تكنولوجيا التعليم وتعكس كيفية اتخاذها الاستفادة من الأفكار والفلسفات والنظريات التي تصاحب تطور مجال تكنولوجيا التعليم منذ إنشائها وتدرجها، بالإضافة إلى الأفكار التالية، وحتى التعرف على أفكار جديدة في مجال التكنولوجيا التعليمية، النظرية والعملية على حد سواء. لتشكيل رؤية مستقبلية لتطوير المناهج بطريقة صحيحة وذات مغزى في ضوء التغيرات الكمية والنوعية الناتجة عن التحليل الموضوعي لتطور هذا العلم. (محمد محمود الخوالدة، (٢٠٠٤م)، ص ٧٨ – ٨٩).

أسس تطوير المناهج في ضوء التطور التكنولوجي:

يجب النظر إلى القواعد التكنولوجية من حيث تصميم ومكونات المنهج بشكل منهجي، ويجب تطبيق الروح التكنولوجية في اختيار أهداف المحتوى، واختيار محتوياته، والخبرة التدريسية التي يتطلبها المنهج، وإدخال التكنولوجيا. في عمليات التدريس، المواد التعليمية للمنهج وإدخال التكنولوجيا في عمليات تقييم المناهج التعليمية المختلفة. (Temponi, C)، (تاريخ غير محدد)،

(p 17 – 36).

من خلال بحثي في العديد من المراجع والأطر النظرية، وجدت أن أسس تطوير المناهج الدراسية على أساس التكنولوجيا يمكن أن تكون على النحو التالي:

أولاً: وضوح الأهداف والاتجاهات الجديدة للمناهج.

ثانياً: المنهج الشامل للمنهج.

ثالثاً: مراعاة العمل الجماعي التعاوني.

رابعاً: العملية والمرونة والتوافر في أي وقت ومن أي مكان.

خامساً: متابعة التطور المتسارع في الثورة العلمية والتكنولوجية ومناقشة طرق الاستفادة منه.

سادساً: تهدف عملية التطوير إلى تطوير العديد من جوانب المتعلم، مثل القدرة على الإبداع ومهارات حل المشكلات بالإضافة إلى التفكير الناقد... وهكذا دواليك.

سابعاً: يجب أن تقوم عملية التطوير على أساس العلم.

ثامناً: الموافقة على اتجاهات وأهداف وسياسة التعليم في الدولة وعدم الخروج عنها.

تاسعاً: تعتمد عملية التنمية على احتياجات المتعلمين وتراعي ميولهم.

عاشراً: أن تكون مرتبطة بتطوير برامج كليات التربية وإعداد وتأهيل المعلمين، خاصة فيما يتعلق باستخدام وتطوير التكنولوجيا التعليمية، وإعدادهم الإعداد الصحيح في مختلف التخصصات.

الحادي عشر: ضمان توافر الموارد المادية لتوفير متطلبات التطوير والمتطلبات المصاحبة للتدريب ودعم الدعم الفني.

تتميز المجتمعات البشرية اليوم بالتغير السريع والمعرفة المتلاحقة وزيادة تطبيقاتها التكنولوجية للكمية والجودة، مما يؤدي إلى تغيير في معايير تقييم المجتمعات وفقاً لتحديثها التكنولوجي وعلمها. المعلومات والتحول المستقبلي لشركات المستهلكين الهامشية لشركات الإنتاج التي تم تمكينها للإنجازات العلمية، مع التركيز على مستويات المهارة ومعايير التعليم الجيد والاستخدام الجيد للتكنولوجيا. سنحاول في هذه المقالة استيعاب تطور مفهوم التكنولوجيا واستخداماته في العملية التعليمية؛ من خلال التعامل مع بداية مكونات العملية التعليمية، وسائل وأهمية تكنولوجيا التعليم، بما في ذلك التعليم، ثم أهم استخدام لتكنولوجيا التعليم في العملية التعليمية.

كان مجال التربية والتعليم واحداً من أبرز النواحي التي طالها التأثير، بفعل التطورات التكنولوجية وما صاحبها من تحولات في البنية المعرفية الإنسانية، مما أفرز وسائل تعليمية جديدة جعلت المدرسة بمناهجها التربوية التقليدية غير صالحة للعمل في ظل إن التحديات

الراهنة التي تواجه العملية التعليمية تفرض عليها تغييرا لفلسفتها وأدواتها الكلاسيكية، حتى تتناسب آلياتها مع الآليات المطلوبة، وهذه الأخيرة لا تقتصر على استخدام التكنولوجيا في العملية التدريسية، لأن هذا المفهوم يعد قاصرا، فالتربية الحديثة تعنى بإحداث ثورة شاملة في التعليم، من حيث المحتويات والطرق والوسائل التعليمية وكذلك طبيعة الفاعلين التربويين، لتتلاءم مع متطلبات تكنولوجيا التعليم، ومحاولة الاستفادة من مجموعة من المهارات الحياتية التي تساعدهم على توفير كفاءات متعددة للتلاميذ، وتنمية إبداعاتهم، وتعليمهم فرص أفضل في الحياة بما يتناسب مع متطلبات عصر التكنولوجيا والمعلومات الراهن ما. ومن هنا كان واجب التربية هو إعداد أجيال قادرة على التعامل مع ثقافة التكنولوجيا، وعلى مواجهة المشكلات التي يطرحها التقدم العلمي والثقافي الذي فرضته، وهذا يعني بلغة التربية مكافحة الأمية العلمية والثقافية والتكنولوجية كخطوة أساسية لتحقيق التنمية الإنسانية، وجعل مخرجات التربية تتماشى ومتطلبات سوق العمل المتطورة هي الأخرى

المطلب الثالث: الاعتماد المؤسسي:

يعد الاعتماد المؤسسي بالمؤسسات التعليمية من القضايا الهامة على مستوى العالم، التي تهدف إلى إصلاح التعليم بجميع عناصره من مدخلات ومخرجات، كما تزايد الاهتمام به في ظل العولمة وانتشار المنافسة بين المؤسسات التعليمية، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي ظهرت فيها حركة الاعتماد المؤسسي، وإيجاد هيئات مختصة بالتقييم في ضوء معايير محددة تمنح من خلالها المؤسسات على شهادة الاعتماد.

(T emponi, C، (تاريخ غير محدد)، p 17 – 36)

أولاً: مفهوم الاعتماد المؤسسي:

حظي مفهوم الاعتماد بالكثير من الآراء التي اختلفت حول وضع مفهوم محدد له، فقد تعددت تعريفات الاعتماد من دراسة إلى أخرى من كونه وسيلة تنظيم ذاتي إلى عملية تتعرض بموجبها المؤسسات التعليمية لتقييم دوري جزئي أو شامل لنشاطها التعليمي ويكون هدف هذا التقييم تحديد مدى تحقيق الأهداف التعليمية والتربوية للمؤسسة، وينبغي أن تتوافق النتائج التي يتم التوصل إليها مع معايير معينة.

- يعرف معجم المصطلحات التربوية الاعتماد المؤسسي بأنه: "عملية نظامية تعليمية للتأكد من أن المؤسسة أو العاملين بها يمتلكون حد أدنى من الكفاءة، وكل دولة تحدد معاييرها الخاصة بالاعتماد، وتقتصر أن يكون لدى المتقدمين للتدريس بها معلومات عن المتطلبات العامة للاعتماد،

وكيفية الحصول على المعلومات المرتبطة بذلك". (فاروق فلية، وأحمد زكي، (٢٠٠٤م)، ص ١٣٠).

- وتعرف الموسوعة الدولية للتعليم العالي الاعتماد بأنه " الاعتراف العلني لمدرسة ما أو معهد أو كلية أو جامعة أو برنامج دراسي متخصص تتوافر فيه مؤهلات ومعايير تعليمية معينة معترف بها رسمياً، ويتضمن الاعتراف تقييم علمي مقبول لمدى جودة مؤسسات التعليم أو البرامج، بهدف التشجيع والتطوير نحو الأفضل باستمرار". (مرجع سابق، ص ١٣٤).

- ويعرف دليل الاعتماد وضمان الجودة الاعتماد بأنه: "الاعتراف الذي تمنحه الهيئة لمؤسسة ما، إذا كانت تستطيع إثبات أن برامجها تتوافق مع المعايير المعلنة والمعتمدة وأن لديها أنظمة قائمة لضمان الجودة والتحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية وذلك وفقاً للضوابط المعلنة التي تنشرها الهيئة". (دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، (٢٠٠٩م)، ص ٢٤).

ويعرف الاعتماد المؤسسي بأنه: "الاعتراف الذي تمنحه هيئات ضمان الجودة والاعتماد المعنية بالمؤسسات التربوية لمؤسسة ما في مجال التعليم، الذي يوضح أن المؤسسة التعليمية لديها أنظمة فعالة تحقق الجودة والتحسين المستمر، بما يتفق مع المعايير المنشودة. (ندى عبد الرحمن، الشحنة عبد المنعم، (٢٠١٣م)، ص ٤٩).

وتعرف الموسوعة الدولية للتعليم العالي الاعتماد بأنه: "الاعتراف العلني لمدرسة ما أو معهد أو كلية أو جامعة أو برنامج دراسي متخصص تتوافر فيه مؤهلات ومعايير تعليمية معينة معترف بها رسمياً، ويتضمن الاعتراف تقييم علمي مقبول لمدى جودة مؤسسات التعليم أو البرامج، بهدف التشجيع والتطوير نحو الأفضل باستمرار". (فاروق فلية، أحمد زكي، (٢٠٠٤م)، ص ١٣٤).

معايير الاعتماد المؤسسي:

تشمل معايير الاعتماد المؤسسي كافة جوانب العملية التعليمية داخل المؤسسة، كالمعايير المتعلقة برسالة المؤسسة وأهدافها ومدى ارتباطها بفلسفة المجتمع، وملاءمتها للمتغيرات المحلية والعالمية، ومعايير التنظيم الإداري واللوائح المنظمة له، والبنية التحتية للمؤسسة بما تشمله من تجهيزات ومصادر مادية ومالية، وكذلك المعايير التي تهتم بسياسة القبول ومواصفات الخريجين بما يتفق واحتياجات المجتمع، بالإضافة إلى معايير أعضاء هيئة التدريس وما تتضمنه من الاشتراطات الواجب توافرها بهم، وما يتعلق بالتنمية المهنية لتطوير أدائهم، والمعايير المتعلقة بالبرامج التعليمية من مناهج وطرق تدريس وعمليات تقييم،

وفي ضوء ما سبق يشير الباحث فيما يلي إلى معايير الاعتماد المؤسسي بالمؤسسات التعليمية، التي اتفقت عليها الكثير من الدراسات وهي: (وليد إبراهيم سعد قنديل، (٢٠١٢م)، ص ٤٤ - ٣٦).

* معايير مرتبطة بالبرامج التعليمية بالمؤسسة التعليمية، وتتمثل فيما يلي:

- أن تمثل الهيئة التعليمية داخل المؤسسة كافة التخصصات.
- أن توفر المؤسسة الحرية الأكاديمية لأعضاء هيئة التدريس.
- تطوير المباني المدرسية وتوفير التجهيزات المختلفة بالمؤسسة التعليمية التي تساعد المعلم في شرح وتوضيح المادة للطلبة.
- استخدام المعلم للطرق والاساليب المختلفة لشرح وتطوير محتوى المادة.
- اشراك المعلم في تطوير المناهج.
- شمولية التطوير لجميع جوانب المنهج.
- تطوير اساليب تطوير الطلاب.

- أن يكون لكل برنامج دراسي فلسفة واضحة تعكس أهداف وطموحات المؤسسة.

- أن تقوم المؤسسة التعليمية بتطوير المناهج بصفة مستمرة لتواكب التطورات المعاصرة.

* معايير مرتبطة برسالة المؤسسة التعليمية وأهدافها: وتتمثل فيما يلي:

- أن تكون رسالة المؤسسة واضحة ومحددة، تحدد أهدافها التربوية ومكانتها بين المؤسسات المختلفة.

- أن تكون أهداف المؤسسة واضحة ومعلنة ومحددة.

* معايير مرتبطة بالهيكل الإداري وتتمثل فيما يلي:

- أن يتوفر للمؤسسة التعليمية هيكل إداري يساعد على تحقيق رسالتها وأهدافها.
- أن تكون اللوائح والأنظمة كافية بحيث تحدد الصلاحيات والمسؤوليات بدقة، وأن تكون مرنة للتوافق مع المتغيرات المحلية والدولية.

* معايير مرتبطة بالمباني والتجهيزات وتتمثل فيما يلي:

- أن تتوفر بالمؤسسة بنية تحتية متكاملة من حيث القاعات والمعامل والمكتبة والمكاتب الإدارية ومراكز مصادر معلومات. - أن تفي مباني المؤسسة وتجهيزاتها بحاجات المؤسسة التعليمية.

* معايير مرتبطة بنظام القبول وتتمثل فيما يلي:

- أن يتم تحديد أعداد المقبولين بالمؤسسة كل عام.
- أن يكون للمؤسسة سياسة قبول تتفق مع رسالتها وتحدد المؤهلات المناسبة لاختيار الطلبة.

*** معايير مرتبطة بالتربية العلمية، وتمثل فيما يلي:**

- أن يوجد بالمؤسسة مركزًا أو مكتبة للتربية العلمية.
- أن تتوفر أدوات تقويم طلاب التربية العلمية باختلاف التخصصات.

*** معايير مرتبطة بالتقويم وتمثل فيما يلي:**

- أن يكون هناك تحديد لأساليب التقويم المعتمدة في المقررات الدراسية.
- أن تتوفر أساليب التقويم لتناسب الجوانب المعرفية والأدائية والمهارية.

*** معايير مرتبطة بالمصادر المادية، وتمثل فيما يلي:**

- أن يتوفر للمؤسسة مصادر مالية كافية لتدعيم أهدافها وتحقيق غاياتها.
- أن يكون هناك إدارة مالية تشرف على المصادر المالية لطريقة تعكس رسالة المؤسسة وأهدافها.

*** معايير مرتبطة بخدمة المجتمع، وتمثل فيما يلي:**

- أن تقوم المؤسسة التعليمية بإعداد برامج لخدمة المجتمع.
- أن يشترك أعضاء هيئة التدريس في تأليف الكتب المدرسية.

ومن أجل تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي لابد من توافر بعض الشروط، وتمثل فيما

يلي: (ناصر العتيبي، (٢٠١٧م)، ص ٤٩٧ - ٥٣٤):

- وجود رؤية ورسالة مؤسسية مناسبة لمستواها كمؤسسة تعليمية، وأن تتضمن أهدافًا تعليمية وتربوية تتفق مع رسالتها.
- امتلاك مصادر وموارد مناسبة، ووجود نظام لتوثيق أعمال الطلبة المرتبطة بالأهداف التعليمية ودلائل على أن المؤسسة تحقق أهدافها.
- وجود ضمانات تؤكد مقدرتها على إمكانية استمرارها في تحقيق رسالتها وأهدافها.
- وجود هيئة مستقلة ومختصة للاعتماد المؤسسي، تنطلق في عملها من رؤية وطنية، مع دراسة العقبات والمشكلات التي قد تواجه المؤسسات التعليمية.
- توافر الكوادر البشرية المختصة في الاعتماد المؤسسي في وزارة التربية والتعليم، تعمل على توفير الدورات التدريبية في مجال الاعتماد، ونشر ثقافة الاعتماد المؤسسي بين منتسبيها.

الدراسات السابقة:

١- هدفت دراسة (أماني سعود، ٢٠١٨) إلى التعرف على درجة تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي في ترخيص رياض الأطفال في محافظة المفرق من وجهة نظر المعلمات فيها، وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، واستبانة طبقت معايير الاعتماد المؤسسي الآتية: القيادة والجودة، والتعليم والتعلم، والبيئة المادية، والصحة والسلامة، وتم توزيع الاستبانة على عينة من معلمات رياض الأطفال في محافظة المفرق، وعددهن ١٢٩ معلمة، وأظهرت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي في ترخيص رياض الأطفال في محافظة المفرق متوسطة في جميع الحالات، وجاء مجال التعلم والتعليم بالمرتبة الأولى، ثم مجال الصحة والسلامة بالمرتبة الثانية، ثم مجال الجودة والقيادة بالمرتبة الثالثة، ثم مجال البيئة المادية بالمرتبة الأخيرة، وأوصت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة المادية لرياض الأطفال في محافظة المفرق، وتقديم الدعم الكافي لها لتتناسب مع معايير الاعتماد المؤسسي. (أماني سعود نهار السرحان، (٢٠١٨م)، ص ١-٩٢).

٢- هدفت دراسة (وليد إبراهيم سعد، ٢٠١٢م) التعريف بالإطار المفاهيمي الحاكم لنظام الاعتماد المؤسسي، التعرف على أهداف الاعتماد المؤسسي، الوقوف على معايير الاعتماد المؤسسي في كليات التربية، الكشف عن متطلبات تطبيق نظام الاعتماد المؤسسي في كليات التربية في مصر، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: لتحقيق التطوير المنشود بكليات التربية فإن الأمر يتطلب ما يلي: الشفافية والوضوح في كافة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها كليات التربية، بأن تقدم الدلائل لتطوير مؤسساتها التعليمية، وأنها تخطط لتطوير ذاتها في كافة المستويات الإدارية والمالية والأكاديمية. وأن انطلاق رسالة الكلية وأهدافها من الخصائص الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للبيئة المحلية، وأن يتوفر لدى كليات التربية عدد كاف من الكادر التدريسي من ذوي الخبرة والأهلية الملائمة للتخصصات المطروحة، وأن تحدد كليات التربية أهدافها التعليمية والتربوية بما يتلاءم مع حاجة المجتمع الذي تعمل فيه، وأن تتوفر لدى كليات التربية كافة القدرات والتجهيزات والوسائل التعليمية لأداء عملها بشكل جيد، ووجود معايير علمية مستخدمة في تقويم المنهج والأنشطة المصاحبة له. (وليد إبراهيم وسعد قنديل، (٢٠١٢م)، ص ٣٣ - ٦٢).

٣- أكدت دراسة (سمية عبدالقادر، ٢٠١٣م) على أن الاهتمام بجودة التعليم وتطبيق نظمها ونشر مبادئها مطلبًا ملح وخيار استراتيجي في النظم التعليمية كافة، وعلى المؤسسة التعليمية في أن تستجيب لهذا المطلب وتهتم بالجودة كميّار للمنتج التعليمي، وتراعي فيه البيئة المستخدمة لهذا المنتج، ويدعم هذا المطلب التوجه والاهتمام نحو الجودة الشاملة، الذي كان دائمًا المعيار الذي

يتميز المؤسسة التعليمية في مختلف مراحل التعليم وخاصة العليا منها، وتستوجب معطيات العصر والتحديات التي تواجهها خطط التنمية في مؤسساتنا التعليمية الأخذ بالأساليب والمناهج الحديثة لدعم الجودة وضمانها انطلاقاً من واقع رسالتها بضرورة الاستفادة من الجديد والمفيد، وإحلاله الإطار العملي والتطبيقي في ظل بيئتنا وثقافتنا وقيمنا وتوجهاتنا؛ سعياً منها لتقديم خدمات تعليمية مميزة تراعى في تحقيقها رغبات وتطلعات المستفيدين؛ لهذا فإن مؤسسات التعليم بجميع أنواعها تعمل على زيادة قدرتها لتحقيق مستهدفاتها من خلال الرفع من مستوى الأداء وتحسين جودة العملية التعليمية. (سمية عبد القادر سليمان، (٢٠١٣م)، ص ٦٩٧ - ٧٣٣).

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، منها: أن ضمان الجودة لا يتمثل فقط في تطبيق المعايير بحذافيرها، وإنما هي طريقة للتفكير، وأسلوباً في حياتنا لتحقيق الارتقاء، إن الجودة ليست هدفاً بل هي طريق تستطيع من خلالها المؤسسات التعليمية أن تقود طلابها إلى التميز والإبداع والابتكار، باعتماد معايير الجودة وتطبيقها يمكن خلق فرص التنافس الإيجابي بين المؤسسات العلمية في المجتمع ومن ثم على المستوى الإقليمي والمستوى العالمي.

الدراسة الميدانية وإجراءاتها:

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من مشرفي ومشرفات الدراسات الاجتماعية (تاريخ - جغرافيا) في المحافظات التعليمية في مصر للعام الدراسي (٢٠٢٣ م / ٢٠٢٤م)، والبالغ عددهم ١٦٠ مشرفاً ومشرفةً.

عينة الدراسة:

تكونت عينة الدراسة من ١٠٠ مشرفاً ومشرفةً، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية من مجتمع الدراسة الأصلي، ويوضح الجدول (١) توزيع أفراد الدراسة حسب متغير النوع، والمؤهل العلمي، الخبرة التدريسية.

الجدول رقم (١)

خصائص شخصية لأفراد العينة في الدراسة من المعلمين والمعلمات:

وجه المقارنة	بيان العدد	التكرار
النوع الاجتماعي	معلم	٧٦
	معلمة	٢٤
المؤهل العلمي	مؤهل عالي (بكالوريوس)	٨٦
	ماجستير	٧

٧	دكتوراه	
٥٣	أقل من ٥ سنوات	مدة الخدمة في التدريس
٤٧	أكثر من ٥ سنوات	

منهجية الدراسة:

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على رصد عناصر الموضوع وتحليلها وإبرازها، في محاولة للإجابة على تساؤلات الدراسة، مع الاعتماد على بعض الأساليب الإحصائية، مثل (معامل ارتباط بيرسون بين العبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة)، وذلك لتقدير مدى وجود علاقة سببية بين المتغيرات، بالإضافة إلى استخدام التكرارات والنسب المئوية والانحراف المعياري، لوصف خصائص أفراد العينة المبحوثة، وذلك في محاولة لبيان مدى تقويم المشرفين لمناهج الدراسات الاجتماعية للمرحلة الإعدادية بجمهورية مصر العربية.

أدوات الدراسة:

سيتم الاستعانة بنموذج لاستبانة استقصاء وتوزيعها على العينة المبحوثة، التي تمثل مجتمع الدراسة تمثيلاً صحيحاً، وذلك لإجراء الدراسة الاستطلاعية على عينة من المعلمين والمعلمات في مدارس المرحلة الإعدادية في محافظات جمهورية مصر العربية؛ للتعرف على اتجاهات تقويمهم للمشرفين والمشرفات لمناهج الدراسات الاجتماعية بالمرحلة الإعدادية.

ويوضح الجدول رقم (٢) التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة.

الجدول رقم (٢)

النسبة	التكرار	التوزيع الجغرافي لعينة الدراسة
١٨,٣٣٪	١٩	مدارس بمحافظة إسكندرية.
٤٨,٣٣٪	٤٨	مدارس بمحافظة القاهرة.
١٥٪	١٥	مدارس بمحافظة المنيا.
١٨,٣٣٪	١٨	مدارس بمحافظة أسيوط.
١٠٠٪	١٠٠	المجموع =

تصميم الاستبانة:

تم تصميم الاستبانة بحيث تكون الاستجابة وفقاً لثلاثة أبعاد رئيسية:

١. أبعاد الاستجابة:

- دائماً: تعني أن المستجيب يوافق على العبارة أو السؤال بشكل كامل.

- أحياناً: تعني أن المستجيب يوافق على العبارة أو السؤال بشكل جزئي أو في بعض الأحيان.
- أبداً: تعني أن المستجيب لا يوافق على العبارة أو السؤال إطلاقاً.
- ٢. أجزاء الاستبانة:
 - تتكون الاستبانة من ثلاثة أجزاء رئيسية، حيث يحتوي كل جزء على ثلاث فقرات أو أكثر.
 - أهمية التصميم:
 - تنوع الأبعاد: يساعد في الحصول على صورة شاملة حول آراء المستجيبين.
 - تحديد الفقرات: يضمن أن تكون المعلومات التي يتم جمعها دقيقة ومرتبطة، مما يسهل تحليل البيانات لاحقاً.
 - وسائل المعالجة الإحصائية:
 - تم استخدام المنهج الوصفي في تحليل بيانات الدراسة، حيث إنه بعد تفريغ الاستمارات، تم تطبيق وسائل المعالجات الإحصائية التالية:
 - اختبار (T) لقياس تأثير متغيرات الدراسة ومعامل الارتباط (بيرسون)، مع بنود المقياس المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول.
 - الإحصاءات الوصفية (حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري)، مع بنود المقياس المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني.

أداة الدراسة (الاستبانة) :

تم حساب مستوى تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية، لدى عينة الدراسة من خلال المتوسط الحسابي لكل بند من أدوات القياس ومقارنته بمقياس ليكرت الثلاثي، كما في (الجدول رقم ١).

الجدول رقم (٣)

مستوى تقويم الكتاب المدرسي للدراسات الاجتماعية للصف الثالث الاعدادي وفقاً لعينة الدراسة:

المستوى	المتوسط المرجح
أبداً	١ - ١,٧٤
أحياناً	١,٧٥ - ٢,٤٩
دائماً	٢,٥٠ - ٣

كما تم استخراج معامل ثبات المقياس بطريقة ألفا كرونباخ، وذلك بعد تطبيقها على عينة تجريبية مؤلفة من ٣٠ مشرفاً ومشرفةً بشكل مبدئي، حيث بلغت قيمة الثبات (٠,٧٥)، وهي قيمة مقبولة تسمح باستخدام الأداة لغرض الدراسة.

ثانياً: إجراءات الدراسة الميدانية:

تحقيقاً لهدف الدراسة في تعرّف اتجاهات المشرفين والمشرفات نحو تقويم منهج الدراسات الاجتماعية للصف الثالث للمرحلة الإعدادية، وبعد الاطلاع على الدراسات ذات العلاقة، والاستفادة منها في صياغة أسئلة الاستبانة، قام الباحث بتطوير نموذج لاستبانة اعتمدت عليها الدراسة الحالية، لتظهر الاستبانة على النحو التالي:

الجزء الأول: يختص بالمعلومات الشخصية، مثل: المؤهل العلمي، النوع الاجتماعي، ومدة الخدمة في تدريس الدراسات الاجتماعية، لقد تم تحديد ثلاث خصائص شخصية لأفراد العينة في الدراسة، كعوامل أساسية من شأنها أن تؤثر في اتجاه المشرفين والمشرفات في محافظات مصر نحو تقويم منهج الدراسات الاجتماعية للصف الثالث للمرحلة الإعدادية، وتتمثل هذه الخصائص، في: (المؤهل العلمي، النوع الاجتماعي، ومدة الخدمة في التدريس).

وتتوزع عينة الدراسة - كما هو موضح في الجدول رقم (١) - حسب متغير المؤهل العلمي، على النحو التالي: بلغت نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس أو المؤهل العالي نحو ٨٦,٤٪، ٨٦ فرد، مما يدل على أن أغلبية المشرفين والمشرفات لمادة الدراسات الاجتماعية بمحافظة مصر من خريجي الجامعات، بينما لم تتجاوز المؤهلات (ماجستير - دكتوراه) نسبة ٥,٧١٪ لكل منهما (ما يعادل ٣ فرد لكل فئة).

كما تم توزيع عينة الدراسة وفقاً لمتغير النوع الاجتماعي، ووجد أن أغلب أفراد عينة الدراسة من فئة الذكور، حيث بلغ عددهم ٧٦ فرد، بنسبة ٧٥,٥٪، في حين بلغت نسبة الإناث بالعينة ٢٤,٥٪، وهو ما يعادل ١٧ فرد فقط.

وفيما يخص متغير مدة الخدمة في تدريس الدراسات الاجتماعية للصف الثالث للمرحلة الإعدادية، نجد أن ٥٢,٦٪ من عينة الدراسة تقل خبرتهم عن ٥ سنوات (٥٣ فرد)، وتصل نسبة الذين تزيد خبرتهم عن ٥ سنوات إلى ٤٧,٤٪ من عينة الدراسة (٤٧ فرد).

الجزء الثاني: يختص ببعض مجالات تقويم المشرفين لمنهج الدراسات الاجتماعية للصف الثالث للمرحلة الإعدادية من خلال الاعتماد المؤسسي، التي قد تسهم في تنمية جهود تطوير المناهج لمادة الدراسات الاجتماعية ويجب هذا الجزء عن التساؤل الرئيسي التالي (الأول):

- ١- ما هي أهم مجالات تقويم المشرفين لمنهج الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الإعدادي من خلال معايير الاعتماد المؤسسي؟

الجدول رقم (٤) استجابات أفراد عينة الدراسة حول:
أهم مجالات تقويم المشرفين لمنهج الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الإعدادي من خلال
معايير الاعتماد المؤسسي:

م	الفقرات	نادراً		أحياناً		دائماً		معامل الارتباط	الاتجاه
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
1	تطوير اساليب وادوات التدريس	18%	18	30%	30	52%	52	0.721*	موافق
2	محتوي الكتاب (تصميم)	11.2%	11	10.1%	10	78.7%	78	0.651*	موافق
3	التقويم	10.5%	10	32.5%	33	57%	57	0.541*	موافق
4	اساليب تقييم الطالب (تنفيذ)	10.5%	10	36.8%	37	52.6%	53	0.630*	موافق
5	تطوير في اعداد المعلم (تصميم) مقدمة	15.8%	16	33.1%	33	51.1%	51	0.642*	موافق

ويوضح الجدول رقم (٤) أهم مجالات تقويم المشرفين لمقرر الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الإعدادي بمحافظة مصر، لعل من أهم هذه المجالات في تقويم مقرر الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الإعدادي، ما يلي:

"محتوي الكتاب"، حيث أن أعلى نسبة القيام (دائماً) كان للعبارة رقم (٢)، فقد بلغت (٧٨,٧%) من عينة الدراسة، وهو ما يدل على أن "محتوي الكتاب" يعد من أشهر مجالات تقويم منهج الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الإعدادي بمحافظة مصر، من وجهة نظر المشرفين والمشرفات، وذلك عند معدل بلغ (٠,٦٥١) لمعامل الارتباط بيرسون، وهو ما يؤكد علاقة السببية بين المتغيرين، ثم يليه "التقويم"، حيث كانت نسبة القيام مرتفعة بالعبارة رقم (٣) ما نسبته (٥٧%) من عينة الدراسة، عند معدل بلغ (٠,٦٣٠) لمعامل الارتباط بيرسون.

ويعد أقل المجالات في تقويم الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الإعدادي التي يعتمد عليها المشرفين والمشرفات في محافظات مصر، هو "تطوير إعداد المعلم"، حيث إن أقل نسبة القيام "دائماً" كان للعبارة رقم (٥)، فقد بلغت (٥١,١%) من عينة الدراسة، وأن نسبة القيام (أحياناً) بهذا السبب بلغت (٣٣,١%)، وذلك بالرغم من أن قيمة معامل الارتباط لهذا العنصر بلغت (٠,٦٤٢)، وقد يرجع السبب في ذلك إلى كون عملية تحسين تطوير اعداد المعلم، وإن

كانت تعد معيارًا لتقويم مقرر الدراسات الاجتماعية للصف الثالث للمرحلة الإعدادية، إلا أن هناك معايير أخرى أهم، يمكن الاعتماد عليها في تقويم مناهج الدراسات الاجتماعية تتعلق بأهداف الكتاب ومحتواه.. إلخ، ولا تتوقف عملية التقويم للمنهج فقط على الأساليب والأدوات المستخدمة من قبل المعلم في تدريس منهج الدراسات الاجتماعية.

الجزء الثالث: يختص بمدى وعي العينة المبحوثة بدرجة تحقيق معايير الاعتماد المؤسسي في تقويم تطور (تصميم، تنفيذ، تقويم) منهج الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الإعدادي، ونظرة العينة المبحوثة للدور الذي يقوم به، توفر هذه المعايير في زيادة الوعي المعرفي لدى طلاب الصف الثالث الإعدادي، ويوضح الجدول رقم (٥) درجة تحقق معايير الاعتماد المؤسسي في تقويم منهج الدراسات الاجتماعية للصف الثالث بالمرحلة الإعدادية في محافظات مصر، بما يسهم في تطوير الكتاب المدرسي؛ ليتوافق مع معايير التطور التكنولوجي والاعتماد المؤسسي، وذلك وفقًا لإجابات العينة المفحوصة من مشرفين ومشرفات مدارس العينة، ولعل من أبرز معايير الجودة في تقويم مقرر كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الإعدادي المتحققة، هو أنه "استخدام وسائل وأساليب متنوعة في عملية تقويم الكتاب المدرسي".

ويجب هذا الجزء عن التساؤل الرئيسي التالي (الثاني):

١- ما درجة تحقق معايير الاعتماد المؤسسي في تقويم تطور (تصميم، تنفيذ، تقويم) مقرر الدراسات الاجتماعية للصف الثالث بالمرحلة الإعدادية؟

الجدول رقم (٥):

يوضح التكرارات والنسب المئوية لإجابات المشرفين والمشرفات المفحوصين من محافظات جمهورية مصر، حول درجة تحقق معايير الاعتماد لتطوير المناهج (تصميم وتنفيذ وتقييم) وتطوير مقرر الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الإعدادي بجمهورية مصر العربية.

مجال المعيار	الأحرف المعياري	المتوسط الحسابي	نادراً		أحياناً		دائماً		الفقرات	X
			النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
تصميم	1.399	1.86	32.5%	36	16.5%	16	51%	51	يحتوي الكتاب فهرساً بمحتوي المادة الدراسية.	1
تصميم	1.494	2.21	47.3%	47	26.8%	27	25.9%	26	سلامة لغة الكتاب من الحشو والتكرار غير الهام.	2
تنفيذ وجودة	1.248	1.76	30.1%	30	15.8%	16	54.1%	54	تعكس البرامج الدراسية والأنشطة والأنشطة المصاحبة لها التطور التكنولوجي.	3
تنفيذ وجودة	1.324	1.93	39.1%	39	15%	15	45.9%	46	تحقق التكامل بين محتوى البرامج الدراسية وأهداف التعليم بالمرحلة الإعدادية.	4
تصميم	1.217	2.09	43.6%	44	21.1%	21	35.3%	35	يراعي تنظيم المحتوى بصورة منطقية متسلسلة ومتدرجة.	5
تصميم	1.184	1.92	37.6%	38	16.5%	16	45.9%	46	يتناسب حجم الكتاب مع مستوى المتعلمين.	6
تصميم	1.379	1.61	19.5%	20	21.1%	21	59.4%	59	توضح المقدمة مجموعة من الوسائل التعليمية المناسبة لمحتوى الكتاب.	7
التقويم	1.366	1.93	38.3%	38	17.3%	17	44.5%	45	مساعدة المعلمين في إعداد اختبارات وأنشطة تساعد في تحقيق أهداف المنهج.	8
تصميم	1.253	1.92	35.3%	35	21.8%	22	42.9%	43	سهولة المنهج بحيث يسهل استيعابه.	9
تصميم	1.161	1.72	30.8%	31	10.5%	10	58.6%	59	ملاءمة حجمه وأسلوبه لعقل الطالب.	10
تصميم	1.474	1.83	37%	37	9%	9	54%	54	ملاءمة المادة العلمية وطريقة الأسئلة والدروس لعقل الطالب.	11
تصميم	1.342	1.84	33.1%	33	18%	18	48.9%	49	تنوع المادة العلمية المفيد وإثارتها لاهتمام الطالب.	12
تصميم	1.263	2.16	52.6%	53	10.5%	10	36.8%	37	يتصف المحتوى بالحدائثة العلمية والاتساق مع الواقع ومسيرة التطور.	13
تصميم	1.346	1.84	36.1%	36	12%	12	51.9%	52	يتصف المحتوى بالشمول لكل جوانب المادة الدراسية.	14
تصميم	1.203	1.56	21.1%	21	14.3%	14	64.7%	65	يتضمن المحتوى تمارين وأمثلة محلولة ومتنوعة تنمي ثقافة المتعلمين وتزيد معرفتهم.	15
تصميم	1.399	1.76	26.3%	26	24.1%	24	49.6%	50	يوفر المحتوى المفاهيم والمبادئ الأساسية لموضوعات المادة الدراسية.	17
تنفيذ	1.052	1.7	29.3%	29	12%	12	58.6%	59	ترجمة محتوى الكتاب لأهداف المادة	18

									الدراسية.	
تصميم	1.221	1.78	31.4%	31	15.8%	16	52.6%	53	ملانمة أهداف الكتاب مع خصائص المتعلمين وقدراتهم واستعدادهم.	19
تصميم	1.28	1.76	34.6%	35	6.2%	6	58.6%	59	اتساق أهداف الكتاب مع طبيعة المجتمع والعصر والمعرفة والتطور.	20
التقويم	1.384	1.82	33.8%	34	13.5%	14	51.9%	52	توضيح المقدمة للقارئ جوانب المادة التعليمية وأهميتها وقيمتها وأهدافها.	21
التقويم	1.289	2.19	57.1%	57	5.3%	5	37.6%	38	احتواء أدوات التقويم على معايير إتقان موضوعية وعادلة.	22
تصميم	1.331	1.83	36.8%	37	9%	9	54.1%	54	يوازن المحتوى بين السعة والعمق للمادة العلمية.	23
تصميم	1.052	1.81	36.1%	36	9%	9	54.9%	55	تكتب الأهداف العامة للكتاب في المقدمة.	24
تصميم	0.671	2.04	48.1%	48	8.3%	8	43.6%	44	وضوح الأهداف ودقتها من حيث اللغة والمضمون.	25
تصميم	0.787	1.96	38%	38	20%	20	42%	42	يساعد المحتوى المتعلم في اكتساب المهارات الوجدانية وتنميتها.	26
تصميم	0.881	1.72	31.2%	31	10.1%	10	58.7%	59	تعطي المقدمة للمتعلم فكرة موجزة عن فصول الكتاب ووحداته وتنظيمه.	27
تصميم	0.835	1.73	20.1%	20	32.5%	33	47%	47	يرتبط محتوى الكتاب مع محتويات المواد الأخرى ذات الصلة.	28
تنفيذ	1.273	1.57	10.5%	10	36.8%	37	52.6%	53	يشارك في وضع الأهداف متخصصون في المادة الدراسية والتربية وعلم النفس وطرائق التدريس.	29
تنفيذ	1.466	1.83	15.8%	16	51.1%	51	33.1%	33	جاذبية أسلوب عرض المحتوى وتشويقه للمتعلمين للانتباه والتفكير.	30
التقويم	0.739	1.73	15.3%	15	42.9%	43	41.8%	42	الإفادة من التقويم في مراجعة الكتاب المدرسي وتنقيحه وتطويره.	31
التقويم	0.789	1.79	23.1%	23	35.3%	33	43.6%	44	تراعي وسائل التقويم الفروق الفردية بين المتعلمين.	32
التقويم	0.803	2.09	29.3%	29	50.6%	51	20.1%	20	تنمي الأسئلة والاختبارات والتدريبات التفكير وحب الاطلاع لدى المتعلمين.	33
التقويم	1.13	1.47	12.3%	12	22.7%	23	65%	65	يتصف التقويم بالاستمرارية وتوفير الوقت والجهد.	34
جودة	1.212	1.71	24.5%	24	22.7%	23	52.8%	53	ملانمة أهداف الكتاب للمدى الزمني لتحقيق الخبرة التعليمية.	35
التقويم	1.3	1.22	56.7%	57	8.2%	8	35.1%	35	تستخدم وسائل وأساليب متنوعة في عملية تقويم الكتاب المدرسي.	36
التقويم	1.322	1.45	10%	10	25%	25	65%	65	يتصف وسائل وأدوات التقويم بالصدق والثبات في تقويم الكتاب المدرسي.	37
تصميم	0.78	1.5	7.8%	8	34.4%	34	58.3%	58	المشاركة في تأليف محتوى المنهج.	38
جودة وتنفيذ	1.045	1.85	18%	18	48.9%	49	33.1%	33	مرونة المحتوى ومواعمه لتطبيق طرائق التدريس والأنشطة والوسائل التعليمية المختلفة.	39
تنفيذ وجودة	0.671	1.46	20.5%	21	4.4%	4	74.6%	75	استخدام المعلمين للتقنيات داخل الحجر المدرسية.	40

يوضح الجدول رقم (٥)، أنه من أصل (٤٠) عبارة تضمنتها استبانة درجة تحقق معايير تصميم وتنفيذ وتقييم مقرر الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الإعدادي بجمهورية مصر العربية، وبنسبة (١٠٠٪) أجابت العينة المبحوثة، على أغلب عبارات الاستبانة بـ (أوافق دائماً)، حيث جاءت العبارة رقم (٣٦) وبنسبة (٥٨,١٪) في المرتبة الأولى بأنه: "تستخدم وسائل وأساليب متنوعة في عملية تقييم الكتاب المدرسي"، وفي المرتبة الثانية جاءت العبارة رقم (٤٠)، وبنسبة (٧٥,٦٪)، بأن مناسبة عدد الأسطر في الصفحة الواحدة لا يزيد عن ٢١ سطراً في الصفحة، فيما جاءت في المرتبة الثالثة، العبارات رقم (١٦)، (٣٤)، (٣٧) على التوالي، بأن "يتضمن المحتوى تمارين وأمثلة محلولة ومتنوعة تنمي ثقافة المتعلمين وتزيد معرفتهم"، وأن "يتصف التقييم بالاستمرارية وتوفير الوقت والجهد"، وأن "يتصف وسائل وأدوات التقييم بالصدق والثبات في تقييم الكتاب المدرسي"، بنسبة (٦٥٪)، وجاءت أقل العبارات في نسبة الموافقة، في العبارة رقم (٣٣)، وبنسبة (٢٠٪)، بأن "تنمي الأسئلة والاختبارات والتدريبات التفكير وحب الاطلاع لدى المتعلمين".

ويشير الجدول رقم (٥) أيضاً، إلى أن أهم معايير تطوير المناهج - تصميمًا وتنفيذًا تقويماً- والجودة التي يعتمد عليها المعلمين في محافظات جمهورية مصر العربية، لتقييم مقرر الدراسات الاجتماعية للصف الثالث بالمرحلة الإعدادية، ما يلي:

"أن تعكس البرامج الدراسية والأنشطة المصاحبة لها التطور التكنولوجي"، حيث إن أعلى متوسط كان للعبارة رقم (٣)، فقد بلغ متوسطه (٢,٢١) وأن نسبة القيام (دائماً) بهذا السبب بلغت (٥٢,١٪)، ثم يليه "احتواء أدوات التقييم على معايير إتقان موضوعية وعادلة"، حيث بلغ متوسط الاستجابة للعبارة "٢٢"، نحو (٢,١٩) وأن نسبة القيام (دائماً) بهذا السبب بلغت (٥٧,١٪).

ويعد أقل العوامل التي تدعم درجة تحقق معايير الجودة الشاملة في كتاب الدراسات الاجتماعية للصف الثالث بالمرحلة الإعدادية، هو "استخدام وسائل وأساليب متنوعة في عملية تقييم مقرر الكتاب المدرسي"، حيث كان أقل متوسط للعبارة رقم (٣٦) فقد بلغ متوسطه (١,٢٢) وأن نسبة القيام (نادراً) بهذا السبب بلغت (٥٦,٧٪).

عرض نتائج الاستبانة وتحليلها وتفسيرها:

يتم في هذا الجزء الوقوف على أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها البحث، ويتم فيه عرض النتائج وتحليلها وتفسيرها.

أولاً: نتائج الاستبيان

- يعد مقرر الدراسات الاجتماعية المدرسي للصف الثالث الاعدادي من اهم مجالات التقويم من قبل المشرفين، فيما يعد تطوير في اعداد المعلم هي اقل المجالات اهمية في تقويم معايير الاعتماد المؤسسي لمقرر الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الاعدادي.
- وفيما يتعلق بدرجة تحقق معايير الاعتماد المؤسسي في تطوير مقرر الدراسات الاجتماعية في محافظات جمهورية مصر العربية، نجد ما يلي:
- عدم مناسبة لغة الكتاب لحصيلة المتعلمين اللغوية.
- تلام حجم الكتاب من حيث طول الصفحة وعرضها ونوعها وتنظيم الطباعة.
- توضيح المقدمة مجموعة من الوسائل التعليمية المناسبة لمحتوى الكتاب.
- سلامة لغة الكتاب من الاخطاء الاملائية والمطبعية، والتزامها بقواعد علامات الترقيم.
- لا يتصف المحتوى بالحدثة العلمية والاتساق مع الواقع ومسايرة التطور.
- لا يراعي تنظيم المحتوى بصورة منطقية متسلسلة ومتدرجة.
- ملائمة اهداف الكتاب مع خصائص المتعلمين وقدراتهم واستعدادهم.
- توضيح المقدمة للقارئ جوانب المادة التعليمية واهميتها وقيمتها واهدافها.
- عدم جاذبية اسلوب عرض المحتوى وتشويقه للمتعلمين للانتباه والتفكير.
- عدم مرونة المحتوى ومواءمته لتطبيق طرائق التدريس والانشطة والوسائل التعليمية المختلفة.
- إن مادة الكتاب تساعد على تنمية الاتجاهات العلمية السليمة لدى الطلاب.
- حجم مادة الكتاب تتناسب مع عدد الساعات المقررة له.
- تساعد مادة الكتاب على اعداد الطلبة للالتحاق بالمرحلة التالية من التعليم.
- معظم مادة الكتاب تعتمد على الناحية النظرية دون الاهتمام بالتطبيق.
- افتقار الكتاب للأسئلة الموضوعية في نهاية كل قسم ونهاية كل فصل.
- عدم الملائمة بين المحتوى والتمارين والاختبارات الملحقة بالكتاب.
- النشاطات التي يتضمنها الكتاب المدرسي وظيفية لا ترتبط بشكل موضوعي مع محتوى الكتاب.

ثانيا: تحليل نتائج الاستبيان

- أظهرت نتائج الدراسة أن أفضل مجالات تقويم مقرر الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الاعدادي وفقا لمعايير الاعتماد المؤسسي، من وجهة نظر المشرفين والمشرفات في محافظات جمهورية مصر العربية، هو المجال رقم (٢) ويعبر عن المحتوى للكتاب المدرسي، يليه المجال

رقم (٣) وهو التقويم والاختبارات التقويمية، يليه بعد ذلك المجال رقم (٤) وهو أساليب تقييم الطالب، ثم بعد ذلك يأتي المجال رقم (١) وهو تطوير اساليب وادوات التدريس. ويأتي في المرتبة الاخيرة الاعتماد على المجال رقم (٥) وهو تطوير في إعداد المعلم. وهو ما يترجمه الجدول رقم (٥).

- تم استخلاص نتائج مهمة يمكن تعميمها على باقي المدارس، واستخلاص مقترحات مفيدة لتطوير هذا المنهاج وخاصة مع كون الآراء متفقة في الدراسة على صعوبة المنهاج وضرورة تطويره. وخلصت الدراسة إلى تقديم مقترحات متنوعة فحرصت على تقديم اقتراحات تخص تطوير الأسلوب ليغدو تفاعلياً أكثر، وإلغاء أفعال الأمر وحث الطالب من خلال جعله شريكاً في الدرس، وفتح نهايات بعض الدروس لمخيلات الطلبة، وتخفيف ضخامة الكتاب حتى لا يشعر الطالب بثقله مع تخفيف الواجبات المدرسية بشكل كبير وجعل قسم من الأسئلة الملحقه بالدروس مفتوحة ومتروكة لمخيلة المعلم والطلبة.

التصور المقترح:

تتعرض المجتمعات للعديد من التطورات والتغيرات الخارجية والداخلية، التي تهدف إلى جعلها مجتمعات تابعة، وبالتالي، يتعين على التعليم معالجة هذه التطورات، ويمثل المنهج الدراسي نظاماً فرعياً من نظام رئيسي أكبر هو التربية، ومن ثم ينعكس عليه ما يصب من جميع التطورات في التعليم، والمناهج الدراسية فوق كل ذلك هي المؤسسة الموكلة بترجمة فلسفة التعليم إلى طرق التدريس والإجراءات التي تتخذ مساراً ليس فقط للمدرسة ولكن أيضاً إلى الفصل الدراسي:

ويقوم هذا التصور من عدة أسس، تتمثل في:

• الأساس التربوي:

تهدف التربية من خلال المناهج الدراسية إلى ربط الفرد بالبيئة التي يعيش فيها، مما يساعد المتعلم على التكيف مع المتغيرات والتطورات في المجتمع. ويعتبر هذا الهدف أساسياً في مناهج الدراسات الاجتماعية، حيث تركز هذه المناهج على العلاقة بين الإنسان والبيئة، وتتناول موضوعات تتعلق بالزمان والمكان. إليك توضيحاً لأهم النقاط المتعلقة بهذا الموضوع:

١. الربط بين الفرد والبيئة:

وذلك من خلال التفاعل مع المجتمع فيجب أن تساعد المناهج الدراسية الطلاب على فهم التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في مجتمعهم، مما يعزز قدرتهم على التكيف والمشاركة الفعالة.

تنمية الوعي البيئي: إدراج موضوعات تتعلق بالبيئة وكيفية الحفاظ عليها، مما يعزز من حس المسؤولية لدى الطلاب تجاه بيئتهم.

٢. مواجهة التغيرات والتحديات:

يجب أن تكون المناهج قادرة على التعامل مع التغيرات السريعة التي تحدث في المجتمع، مثل التغيرات التكنولوجية أو التحولات الثقافية.

كما يجب أن تكون المناهج قادرة على التعامل مع التحديات المستجدة: مثل التغير المناخي، العولمة، والاختلافات الثقافية، مما يتطلب إدخال موضوعات جديدة في المناهج.

٣. أسس تطوير المنهج:

تعتبر أسس تطوير المنهج الدراسي ضرورية لتحقيق الأهداف التعليمية المرجوة. يجب مراعاة عدة جوانب أساسية لضمان فعالية المناهج وجودتها. فيما يلي توضيح لهذه الأسس:

- التطور في أساليب وطرق التدريس من خلال استراتيجيات تعليمية حديثة حيث ينبغي استخدام أساليب تدريس متطورة مثل التعلم النشط، التعلم القائم على المشاريع، والتعلم التعاوني. هذه الاستراتيجيات تساهم في تحسين تجربة التعلم وتعزز من مشاركة الطلاب في العملية التعليمية.
- متطلبات الاعتماد المؤسسي من خلال ضمان جودة التعليم: يجب أن تتماشى المناهج مع معايير الاعتماد المؤسسي. هذا يضمن تقديم تعليم عالي الجودة ويعزز من مصداقية المؤسسة التعليمية.
- الاتساق بين الأهداف والمحتوى فيجب أن يكون هناك توافق بين الأهداف التعليمية والمحتوى المقدم. هذا الاتساق يسهل تحقيق النتائج المرجوة ويضمن أن يتلقى الطلاب المعرفة والمهارات المطلوبة.
- الاستفادة من المقررات الأخرى من خلال التكامل بين المواد فينبغي أن تكون هناك روابط بين مناهج الدراسات الاجتماعية وغيرها من المواد. هذا التكامل يعزز الفهم الشامل للموضوعات ويتيح للطلاب رؤية العلاقات بين مختلف المجالات المعرفية.
- ملاءمة المحتوى للفئات المستهدفة فيجب أن يكون المحتوى مناسباً لمستوى الطلاب واحتياجاتهم المختلفة. هذا يتطلب مراعاة الفروق الفردية في القدرات والاهتمامات
- مخرجات مصاغة بشكل جيد من خلال تحديد مخرجات التعلم: يجب أن تكون المخرجات التعليمية واضحة ومحددة. هذا يسهل تقييم مدى تحقيق الأهداف التعليمية ويساعد المعلمين والطلاب في معرفة ما يتوقع منهم.

- تنوع المخرجات من خلال تقديم مخرجات متعددة: ينبغي أن تشمل المخرجات مهارات معرفية، عملية، وشخصية. هذا التنوع يساعد في تطوير مهارات الطلاب بشكل شامل ويعزز من قدرتهم على التكيف مع مختلف الظروف.
- تنوع أساليب تقديم المحتوى عبر استخدام وسائل متعددة: فيجب اعتماد وسائل تدريس متنوعة مثل المحاضرات، الأنشطة العملية، والعروض التفاعلية. هذا التنوع يلبي أنماط التعلم المختلفة ويزيد من تفاعل الطلاب
- تنوع أساليب التقويم من خلال تطبيق أساليب تقييم متنوعة كاستخدام أساليب تقييم متعددة مثل الاختبارات، المشاريع، والتقييم الذاتي. هذا يساهم في قياس الفهم بشكل شامل ويعطي صورة دقيقة عن مستوى تقدم الطلاب.
- استخدام أساليب حديثة في التقويم عبر تطبيق تقنيات جديدة فيجب اعتماد أساليب تقويم حديثة مثل التقييم القائم على الأداء أو التقويم المستمر. هذه الأساليب تعزز من فعالية التقويم وتساعد في متابعة تقدم الطلاب بشكل دوري.

لذا تتطلب أسس تطوير المنهج الدراسي مراعاة جوانب متعددة لضمان تحقيق الأهداف

التعليمية.

من خلال تطبيق استراتيجيات تدريس متطورة، وضمان جودة التعليم، وتكييف المحتوى، يمكن خلق بيئة تعليمية فعالة تعزز من تعلم الطلاب وتساعدهم على التفاعل بشكل إيجابي مع مجتمعهم.

بالإضافة إلى الأساس الاجتماعي:

يعد المنهج هو ترجمة لما يحدث في المجتمعات والتطورات، ومقرر الدراسات الاجتماعية ما هو الا انعكاس لما مرت به الأمة عبر العصور والحضارة التي هي الحاوية التي تحتوي على تاريخ الأمة وحضارتها، وماذا حدث وما سيحدث، وكيفية تسخير البيئة المحيطة به والتكيف لإنتاج أفضل حضارة عرفتها البشرية، وأهمية الحاجة إلى تطوير مقرر الدراسات الاجتماعية بما يتفق مع التطورات المعاصرة، بالنظر إلى دور وطبيعة الدراسات الاجتماعية.

ويستند هذا النهج على النظر في خصائص المجتمع وثقافته في إعداد المقررات الدراسية. فما يصلح لمجتمع لا يتناسب بالضرورة مع مجتمع آخر. وظيفة المناهج الدراسية هي فحص كل ما يحدث ومواجهة كل تحدي وكل التغيير الذي يحدث في المجتمع، ليحافظ كل مجتمع بذلك على هويته من الذوبان وسط التطورات المتسارعة.

بالإضافة إلى الأساس النفسي حيث يكون الطالب جزءاً مهماً من نظام المجتمع، والحاجة إلى أن يتواجد المتعلم في المجتمع ومواكبة ما يحدث حوله وفقاً لمعتقداته وقيمه وثوابته، لذلك من الضروري اتخاذ هذا النهج حتى لا تحدث فجوة في المنزل تحدث في المجتمعات وبين المناهج وبالتالي فصل المتعلم عن الواقع، ووظيفة أدوات التعليم، بما في ذلك المناهج الدراسية هو بناء شخصية متكاملة تربط الفرد المجتمع، وجعله فخوراً بتاريخه ووطنه، ويتم ذلك فقط من خلال تسليح المناهج مع الوسائل اللازمة لمواجهة كل تحد يواجهه المجتمع، وبالتالي تتأثر المتعلم، الذي هو جزء مهم من المنظومة المجتمعية.

الأهداف العامة لهذا التصور في:

- تزويد لطلاب بحصيلة فكرية من المفاهيم والمعلومات الأساسية في الدراسات الاجتماعية ونظم التعليم المعاصر والقوى والعوامل المؤثرة فيها.
 - تنمية الوعي لدي الطالب بمختلف قضايا ومشكلات المجتمع والتي تعوق مقرر الدراسات الاجتماعية عن تحقيق أهدافها .
 - تحقيق النمو الشخصي للطلاب عن طريق تحسين أسلوب تفكيرهم، وتنمية ميولهم، وتوجيههم، وتزويدهم بالاتجاهات القيم اللازمة لنجاحهم في عملهم.
 - إكساب الطلاب المهارات المتعلقة بالعلاقات الإنسانية، والاتصال، والتكيف، وبالقدرة على فهم مهنة التدريس، وإدارة الفصل، ودور المدرسة المهم كمؤسسة اجتماعية وتربوية.
 - إكساب الطلاب القدرة على مواجهة المشكلات والعمل على حلها.
 - إكساب الطلاب مهارات التعلم الذاتي، والقدرة على الحصول على المعارف لتحسين عملية تعليم وتعلم تلاميذه.
 - الوصول إلى إعداد طالب متكامل بحيث يستطيع ترقية قدراته الكامنة إلي أقصى حد ممكن، وبحيث يستطيع تطبيق المثل لنبيلة، والقيم الخلقية السامية عندما يتدبر في أمر ما قبل أن يقوم بتنفيذه.
 - مساعدة الطلاب على فهم جوانب العملية التعليمية، ومقوماتها، ومتطلباتها، وما يؤثر فيها من مؤثرات، ومعرفة سبل تحقيق الأهداف
- انبثق عن الأهداف الثلاثة السابقة عدد من الأهداف الفرعية تتمثل في:
- تحديد التحديات السياسية، والمعرفية، والثقافية، والتربوية، والمعرفية التي تواجه متطلبات تطوير مقرر الدراسات الاجتماعية.

استند التصور المقترح إلى عدة أمور من شأنها أن تمثل ضمانات لتطوير مقرر الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الإعدادي ومن هذه الضمانات النظر إلى عملية تطوير مقرر الدراسات الاجتماعية على أنها عملية: تعاونية، استمرارية، شمولية، علمية. وفيما يأتي توضيح ذلك:

- إن عملية تطوير مقرر الدراسات الاجتماعية عملية تعاونية، يشترك فيها أفراد العملية التعليمية والمختصين في إعداد وبناء وتطوير المقررات جميعاً.
- إن تطوير المنهج عملية مستمرة، لا تقف عند مرحلة معينة، وإنما تكون مستمرة ومتغيرة بتغير الأحداث والزمان والمكان، فالمنهج مطالب بمتابعة التطورات التي تحدث في أي فترة من الفترات، وذلك ليكون مواكباً ومتابعاً لهذه الأحداث والتطورات وحتى لا تكون فجوة بين المناهج وبين الواقع وإنما يكون هناك متابعة لربط المتعلمين بالواقع وتحدياته.
- إن تطوير مقرر الدراسات الاجتماعية عملية شمولية تتضمن جميع مكونات العملية التعليمية وجميع عناصر المنهج من الأهداف، والمحتوى، وطرق التدريس والوسائل والأنشطة، الوسائل والتقويم، بحيث يخضع للتحليل والتقويم كل من الكتب المدرسية، وأدلة المعلمين، والمواد التعليمية المقررة، والاختيارات، وطرق وأساليب التدريس.
- تطوير المقررات الدراسية علمية تحتاج إلى الدراسة والبحث العلمي، كما أنها تعتمد على أسس علمية وأساليب تتناسب وتطور العصر، وتحدياته.
- إضافة الموضوعات التي تعزز الجانب المعرفي للطلبة مثل (العشوائيات – الفقر – العولمة)

التوصيات والمقترحات:

تتطلب عملية تطوير مقرر الدراسات الاجتماعية للصف الثالث الإعدادي جهوداً متكاملة تشمل تحسين المحتوى، تنويع أساليب التدريس والتقويم، وتوفير التدريب المناسب للمعلمين. من خلال تنفيذ هذه التوصيات، يمكن تحسين جودة التعليم وتعزيز تجربة التعلم للطلاب، لذا اقترحت الباحثة عدد من التوصيات والمقترحات على النحو التالي:

١- ضرورة تحسين جودة المحتوى من خلال تطوير لغة الكتاب فيجب أن تكون لغة الكتاب مناسبة لمستوى الطلاب اللغوي، مع التركيز على استخدام لغة بسيطة وواضحة، كما ينبغي تحديث المحتوى ليعكس التطورات العلمية والاجتماعية الحديثة، وضمان توافقه مع الواقع المعاصر.

- ٢- تنوع أساليب التدريس من خلال استخدام استراتيجيات تعليمية حديثة حيث ينبغي اعتماد أساليب مثل التعلم النشط والتعلم القائم على المشاريع، لتشجيع التفاعل والمشاركة الفعالة من الطلاب، إلى جانب توفير تدريبات عملية: يجب تضمين تمارين وأمثلة عملية تعزز من فهم الطلاب وتطبيقهم للمعرفة.
- ٣- تعزيز أساليب التقويم يجب استخدام أساليب تقييم متعددة تشمل الاختبارات، المشاريع، والتقييم الذاتي، لقياس الفهم بشكل شامل، كما ينبغي ينبغي اعتماد أساليب تقييم مثل التقييم القائم على الأداء والتقويم المستمر، لتعزيز فعالية التقييم.
- ٤- يجب أن تحتوي أدوات التقييم على معايير واضحة تضمن العدالة والموضوعية في التقويم، كما ينبغي إضافة أسئلة موضوعية في نهاية كل قسم وفصل لتعزيز الفهم والتحصيل العلمي.
- ٥- توفير برامج تدريبية متطورة: يجب أن تتضمن برامج تدريب المعلمين أساليب تدريس حديثة وتطوير مهاراتهم في استخدام التكنولوجيا. بجانب تبادل الخبرات: تشجيع المعلمين على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في تدريس الدراسات الاجتماعية.
- ٦- يجب تعزيز الربط بين منهج الدراسات الاجتماعية والمناهج الأخرى، مما يساعد الطلاب على فهم العلاقات بين مختلف الموضوعات.
- ٧- تشجيع مشاركة أولياء الأمور والمجتمع: ينبغي تعزيز دور أولياء الأمور والمجتمع في دعم العملية التعليمية، من خلال تنظيم ورش عمل وفعاليات تعليمية.
- ٨- يجب دمج التكنولوجيا في عملية التعليم، مثل استخدام الوسائط المتعددة والعروض التفاعلية، لجعل التعلم أكثر جاذبية.
- ٩- يجب أن تتضمن الأنشطة التعليمية مجموعة متنوعة من الأنشطة العملية والتفاعلية التي تعزز من فهم الطلاب وتطبيقهم للمعرفة.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أماني سعود نهار السرحان، (٢٠١٨م)، درجة تطبيق معايير الاعتماد المؤسسي في ترخيص رياض الأطفال في محافظة المفرق، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة آل البيت، الأردن.

انتصار شحاتة علي شحاتة، فكري حسن علي ريان، أحمد إبراهيم إسماعيل شلبي، (٢٠١٠م)، تطوير منهج الدراسات الاجتماعية في ضوء قضايا الجغرافيا الاجتماعية لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، بحث منشور، مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس - كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، العدد الحادي عشر، المجلد الثالث، مصر.

حسام الدين محمد عبد المطلب مازن، (٢٠٠٧م)، أصول المنهج التربوي الحديث والتكنولوجي، مكتبة النهضة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة.

حلمي أحمد الوكيل، (٢٠٠٥م)، تطوير المناهج، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة.
حميد بن مسلم، (٢٠١٤م)، مشاركة المشرفين التربويين في تطوير منهج الدراسات الاجتماعية بسلطنة عمان، بحث منشور، مجلة دراسات تربوية ونفسية، جامعة الزقازيق، كلية التربية، العدد الرابع والثمانين، يوليو.

خضير بن سعود الخضير، (تاريخ غير محدد)، مؤشرات جودة مخرجات التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون، المجلد أول، العدد ٥٣.

خلد بن صالح مسفر الزهراني، (١٤٣٥هـ)، درجة إسهام المشرف التربوي في معالجة المشكلات التي تواجه معلمي المرحلة الابتدائية في تنفيذ المناهج المطورة في منطقة الباحة، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية التربية، المملكة العربية السعودية.

دليل الاعتماد لمؤسسات التعليم العالي، (٢٠٠٩م)، الإصدار الثاني، جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

سمية عبد القادر سليمان، (٢٠١٣م)، معايير الجودة والاعتماد في المؤسسات التعليمية - التعليم الأساسي والثانوي في المجتمع الليبي، بحث منشور، المؤتمر العلمي العربي السادس: التعليم وآفاق ما بعد ثورات الربيع العربي، الجمعية المصرية لأصول التربية بالتعاون وكلية التربية ببها، المجلد: الثاني.

شوقي محمود حسن، (٢٠١٢م)، تطوير المناهج: رؤية معاصرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر

طاهر محمد الهادي محمد، (١٤٣٣هـ)، أسس المناهج المعاصرة، دار المسيرة، عمان، الأردن
عاطف أبو حميد شومان، (٢٠١٣م)، تكنولوجيا التعليم المعاصرة وتطوير المناهج، كلية التربية،
جامعة الشرق الأوسط، عمان: دار وائل

عايدة عباس ابو غريب، (١٩٩٤م)، رؤية مستقبلية لمناهج الدراسات الاجتماعية بالتعليم العام
في مصر في ضوء سياسة تطوير المناهج والاتجاهات العالمية المعاصرة، بحث
منشور، مجلة العلوم التربوية، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا لتربية، العدد
الثالث، الرابع، المجلد الأول، ديسمبر

عائدة مخلف مهدي القرشي، (٢٠١٤م)، متطلبات تطوير المناهج الدراسية للمرحلة العامة في
العراق، بحث منشور، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، مركز
البحوث التربوية والنفسية، المجلد ٤٠، العراق

عبد الحي أحمد السبحي، فوزي صالح بنجر، (١٤٣٠هـ)، أسس المناهج المعاصرة، دار خوارزم
العلمية للنشر، جدة، المملكة العربية السعودية

عبد العزيز محمد مشيب الوهابي القحطاني، (١٩٩٤م)، دور المشرف التربوي ومدير المدرسة
الثانوية في تطوير مناهج المواد الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، رسالة
ماجستير، جامعة أم القرى، كلية التربية، المملكة العربية السعودية.

عبد الله عبد الخالق عبد الهادي جميل، شرين كامل موسى، (٢٠١١م)، تقويم مناهج التاريخ
بالمرحلة الثانوية في ضوء متطلبات المجتمع المصري بعد قيام ثورة ٢٥ يناير،
بحث منشور، مجلة الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، كلية التربية، جامعة
عين شمس، العدد ٣٦

فاروق فلية، أحمد زكي، (٢٠٠٤م)، معجم مصطلحات التربية - لفظا واصطلاحًا -، الإسكندرية،
دار الوفاء للطباعة والنشر

فتحي يونس وآخرون، (٢٠٠٤م)، المناهج: الأسس- المكونات- التنظيمات- التطوير، دار الفكر،
عمان، الطبعة الأولى

محمد السيد علي، (٢٠٠٠م)، علم المناهج والأسس والتنظيمات في ضوء الموديوالات، دار الفكر
العربي، الطبعة الثانية

- محمد علي الخولي، (٢٠١١م)، المنهج الدراسي: الأسس والتصميم والتطوير والتقييم، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن
- محمد محمود الخوالدة، (٢٠٠٤م)، أسس بناء المناهج التربوية وتصميم الكتاب التعليمي، عمان، دار المسيرة
- مني سلامة سالم أبو عيادة، (تاريخ غير محدد)، الآثار الضارة للتطور التكنولوجي على حقوق الإنسان في سلامة جسده، رسالة ماجستير، كلية الشريعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، غزة
- مها بنت محمد العجمي، (تاريخ غير محدد)، المناهج الدراسية (أسسها، مكوناتها، تنظيمها، وتطبيقاتها التربوية)، مطابع الحسيني الحديثة، الطبعة الثانية، الأحساء، المملكة العربية السعودية، ١٣٢٦ هـ
- ناصر العتيبي، (٢٠١٧م)، متطلبات تطبيق معايير الاعتماد الدراسي في ضوء أسس إدارة التغيير بمدارس التعليم العام، المجلة العلمية، جامعة بنها، المجلد: ٣٢، العدد ٣
- نبيه محمد حمودة ومنصور أحمد عبد المنعم، (١٩٩٨م)، المناهج النظرية والتطبيقية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة
- ندى عبد الرحمن، الشحنة عبد المنعم، (٢٠١٣م)، تأهيل مدار التعليم العام لتحقيق متطلبات الاعتماد المدرسي دراسة ميدانية بمحافظة بورسعيد، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، اللقاء السنوي الحادي عشر، ٢٣ - ٢٥ ربيع الأول
- نسيم نصر خميس مصلح، (٢٠١٠م)، تقويم منهاج الجغرافيا في المرحلة الأساسية العليا في ضوء بعض الاتجاهات العالمية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - كلية التربية، قسم المناهج وطرق التدريس، غزة، ص (غير محدد).
- هاني رزق وخالص جبلي، (٢٠٠٠م)، الإيمان والتقدم العلمي، دار الفكر، دمشق، دار الفكر المعاصر، بيروت، الطبعة الأولى
- هيفاء عدنان حسونة، (٢٠٠٩م)، تقويم مقرر الجغرافيا للصف الحادي عشر في ضوء معايير الجمعية الجغرافية الأمريكية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة
- وليد إبراهيم سعد قنديل، (٢٠١٢م)، تطبيق نظام الاعتماد المؤسسي - مدخل لتطوير كليات التربية في مصر، بحث منشور، مجلة كلية التربية بالمنصورة، المجلد الأول، العدد: ٨٠، مصر، يونيو

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

Butts Road, Earlsdon Park, (تاريخ غير محدد)، Using technology to support curriculum development, Digital Education Resource Archive (DERA), United Kingdom : متاح على

https://dera.ioe.ac.uk/11432/7/QCDA-10-4811_Redacted.pdf.

Ladan Salimi, Alireza Ghonoodi. (2011). The study and comparison of curriculum in smart and traditional schools. Social and Behavioral Sciences, Volume 15.

Temponi, C, (تاريخ غير محدد)، continuous improvement framework implications for academic quality assurance in education, Emerald Group publishing ltd, 13 (1).

ثالثاً: المواقع الالكترونية:

برو محمد، رحموني دليلة، (تاريخ غير محدد)، المناهج التعليمية بين التطورات وتحديات المستقبل، متاح على:

<http://www.webreview.dz/spip.php?article2571>.

محمد يحيى المعافا، (٢٠١٣م)، متطلبات تطوير مناهج التعليم - منهج المواد الاجتماعية في ضوء متغيرات العصر (الواقع - التحديات)، ورقة عمل مقدمة لملتقى المناهج، كلية التربية، جامعة نجران، متاح على

<http://www.nu.edu.sa/web/myalmuafa/38>.

يوسف يحيى العفيفي، (٢٠١٨م)، دور تكنولوجيا التعليم بتطوير المنهج، متاح على

<https://shms.sa/authoring/27712-%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%AA%D9%83%D9%86%D9%88%D9%84%D9%88%D8%AC%D9%8A%D8%A7%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D9%87%D8%AC/view>